يحاول جيش الاحتلال الإسرائيلي التسويق أنه انتصر في حربه على قطاع غزة، متحدثاً عن أن «حماس فقدت أكثر من ثلثي قوتها القتالية»، وذلك بهدف الضغط على القيادة السياسية لتمرير اتفاق في القطاع، فيما يبدو أن الأنظار بدأت تتجه أكثر فأكثر إلى الجبهة اللبنانية

بايدن يستبعد الاتفاق

الاحتلال يرفض التهدئة على جبهتي غزة ولبنان

فلسطينيون يخرجون من وسط الدمار والغبار الناتج عن استهداف مبنى في دير البلح أمس (علي جاد الله/ الأناضول)

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي لا يزال فيه التعنت الإسرائيلي يُفشل أي إمكانية لتمرير صفقة لوقف العدوان على قطاع غزة وتبادل الأسرى، وسط دعم أميركي للاحتلال عبر تحميل حركة حماس المسؤولية عن فشل التوصل إلى الهدنة، يحاول جيش الاحتلال تسويق إمكانية إنهاء الحرب في غزة مقابل استعادة المحتجزين الإسرائيليين والترويج بأنه على وشك هزيمة حماس، ومن ثم التفرغ إلى جبهة لبنان التي تزداد سخونة وسط رفض جهود تقودها باريس للتهدئة على الجبهة الشمالية. وفي السياق، برز أمس الهجوم الذي شنّه وزير الأمن يوآف غالانت أمس على باريس بقوله: «لن نكون شركاء في لجنة لتسوية الوضع الأمني على الحدود الشمالية، إذا شاركت فيها فرنسا» وذلك بعد يوم من إعلان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، على هامش قمة مجموعة السبع في إيطاليا، أن فرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل ستعمل ضمن إطار ثلاثي على خريطة طريق فرنسية لاحتواء التوتر عند الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية.

في هذه الأثناء، تواصل أمس القصف العنيف لقوات الاحتلال الإسرائيلي على مناطق مختلفة من قطاع غزة في اليوم الـ252 من العدوان، فيما أعلنت وزارة الصحة في القطاع ارتفاع حصيلة الشهداء إلى 37266 على الأقل. وأوضحت أنه وصل إلى المستشفيات «34 شهيداً و71 إصابة خلال الساعات الأربع والعشرين الأخيرة» حتى صباح أمس الجمعة. وأشارت إلى أن إجمالي عدد المصابين في الحرب «بلغ 85102 إصابة».

في موازاة ذلك، أعلنت كتائب القسام، في بيان موجه إلى الإسرائيليين أمس الجمعة، أن «جيشكم قتل اثنين من الأسرى في القصف الجوي على مدينة رفح قبل أيام»، مضيفة: «جيشكم بخدعكم ويستثمر في خداعكم. حكومتكم لا تريد أن تستعيد الأسرى إلا في توابيت»، فيما كشف تقرير لصحيفة وأشنطن بوست، أمس الجمعة، أن الولايات المتحدة قامت بدور استخباري حاسم في عملية استعادة المحتجزين الإسرائيليين الأربعة من مخيم النصيرات وسط قطاع غزة، الأسبوع الماضي، على صعيد تحديد مكان وجود المحتجزين من دون الانخراط في التنفيذ الذي انتهى بمجزرة تسببت في استشهاد أكثر من 270 فلسطينياً فضلاً عن إصابة المئات. كما أعلنت كتائب القسام، في بيان أمس، أن عناصرها يخوضون معارك ضارية مع قوات الاحتلال المتوغلة غرب حي تل السلطان في مدينة رفح، وأنهم استهدفوا إلى جبهة لبنان التي تزداد سخونة وسط استهداف قوات الاحتلال المتوغلة في وسط مدينة رفح بقنابل «برق»، وهي مقذوفة مضادة للأفراد، وأن عناصرها قصفوا بصواريخ (107) مركزاً للقيادة والسيطرة يتبع لجيش الاحتلال في محور «تنساريم». وأعلن جيش الاحتلال إصابة 10 جنود إسرائيليين، خلال الساعات الـ 24 الماضية، اثنان منهم بالمعارك البرية في قطاع غزة.

في ظل هذه التطورات الميدانية، تدفع المؤسسات الأمنية الإسرائيلية المستوى السياسي نحو إنهاء الحرب في قطاع غزة مقابل استعادة المحتجزين الإسرائيليين، بادعاء أنّ جيش الاحتلال على وشك هزيمة حماس. ويأتي ذلك وسط ازدياد المخاوف من احتمالات الدخول في حرب واسعة مع حزب الله في لبنان، وإمكانية تدخل إيران، وفق تقدير مسؤولين إسرائيليين. ويخشى جيش الاحتلال، وفق ما أوردته صحيفة يديعوت أحرونوت أمس الجمعة، من أنّ البقاء لفترة طويلة في قطاع غزة سيكون على حساب جبهات أخرى، فيما تقول قيادة المؤسسة الأمنية إنّ إسرائيل «تقترب من إنزال الهزيمة بحماس عسكرياً ولذلك لا داعي للخوف من الإعلان عن انتهاء الحرب» من أجل الحصول على المحتجزين الإسرائيليين بالمقابل، على أن يستمر القتال ولكن بأساليب أخرى. ونقلت الصحيفة عن مصادرها التي لم تسمّها، قولها إن إسرائيل والولايات المتحدة ليست لديهما خطة منظمة في حال عدم إبرام صفقة، فيما نقلت عن السفير الأميركي في تل أبيب جاكوب لو قوله إنّ «الصفقة هي المسار الوحيد»، وإنّ البيت الأبيض يريد توقف الحرب. وأضافت الصحيفة أن الولايات المتحدة ليست لديها استراتيجية بعيدة المدى للتعامل مع إيران وحلفائها في المنطقة. وفي المقابل، تشهد إسرائيل نقاشاً حول خيارين: «مواصلة الحرب والنصر المطلق»، أو صفقة لإعادة المحتجزين. ويؤيد الخيار الأول رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو والمقربون منه.

وفي حين يبدو أن جبهة القتال الأساسية بدأت تنتقل تدريجياً من قطاع غزة إلى الجبهة اللبنانية، فإنّ وزير الأمن يوآف غالانت بالإضافة إلى مسؤولين في المؤسسة الأمنية، عازمون على محاولة إعادة سكان المستوطنات الشمالية إلى منازلهم، قبل فتح العام الدراسي المقبل، أي قبل مطلع سبتمبر/ أيلول المقبل. ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عن مصادرها أنّ إنهاء الحرب في غزة ليس قضية بالنسبة لكبار المسؤولين في المؤسسة الأمنية، وأنّ جيش الاحتلال الإسرائيلي يقول للكابينت: «لا»، أكثر من شهر، إنّ «هزيمة الذراع العسكرية لحركة حماس قريبة جداً»، وإنّ «حماس فقدت أكثر من ثلثي قوتها القتالية»؛ نحو 15 ألف مقاتل، وفق التقديرات الإسرائيلية، كما أن الجيش دمّر نحو 60% من البنية التحتية العسكرية للحركة. وعليه، يرى جيش الاحتلال أنّ حماس ليست لديها القدرة على تنفيذ هجوم بقترب من حجم ما حدث في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، كما أن الجيش «حقق إنجازات تكتيكية لافتة». ويرى مسؤولون أمنيون إسرائيليون أنه «في إطار الصفقة، يجب عدم الخشية من القول بشكل واضح إن هذه نهاية الحرب. ولا يعني هذا نهاية القتال، بحيث يتواصل جمع المعلومات الاستخبارية، وكذلك إمكانية تنفيذ هجمات من الجو والأرض، كما ستكون هنالك شرعية للعمل أيضاً بعد نهاية الحرب، في حال حاولت حركة حماس العمل ضدنا، ونحن نعلم جيداً أنهم سيحاولون». ونقلت الصحيفة عن أحد أعضاء الكابينت قوله: «إظهار وكأن النقاش كله حول إعادة المختطفين هو مجرد كذب. إعادة المختطفين هي تقريباً مجرد ذريعة ناجحة بالنسبة لنا. النقطة المهمة هي أن من مصلحتنا الخروج من هذه الحرب، وإذا لم نستخدم ورقة إنهاء الحرب من أجل إعادة المختطفين، فقد نضطر لإنهاء الحرب في جميع الحالات من دونهم، لذلك من المفضّل إنهاء الحرب الآن وإعادتهم إلى الديار».

في هذا الوقت، واصلت واشنطن توفير الدعم للاحتلال. وقال الرئيس الأميركي جو بايدن، مساء أمس الأول الخميس، إنّه لا يتوقع التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار في غزة في المستقبل القريب. وأشار بايدن، على هامش قمة مجموعة السبع في إيطاليا، إلى أن زعماء دوليين في القمة ناقشوا وقف إطلاق النار في غزة. ولكن عندما سأله الصحافيون عما إذا كان يتوقع التوصل إلى اتفاق هدنة قريباً، أجاب بايدن: «لا»، مدعياً أن حركة حماس تمثل «عقبة» أمام نجاح أي اتفاق وقف إطلاق النار في غزة بسبب رفضها توقيعه. وقال، في مؤتمر صحافي عقده مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، على هامش القمة، إنّ خلاصة القول إننا «توصلنا إلى اتفاق، وطرحت نهجاً أقرّه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومجموعة السبع، والإسرائيليون»، متهماً حركة حماس بأنها تمثل «عقبة» أمام نجاح الاتفاق بسبب رفضها توقيعه. بشار إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو رفض مراراً وقف الحرب، متمسكاً بـ«النصر المطلق» على «حماس»، ودعا زعماء مجموعة السبع إلى ضرورة السماح لوكالة أونروا بالعمل من دون عائق في غزة. وكذلك إمكانية تنفيذ هجمات من الجو والأرض، كما ستكون هنالك شرعية للعمل أيضاً بعد نهاية الحرب، في حال حاولت حركة حماس العمل ضدنا، ونحن نعلم جيداً أنهم سيحاولون». ونقلت الصحيفة عن أحد أعضاء الكابينت قوله: «إظهار وكأن النقاش كله حول إعادة المختطفين هو مجرد كذب. المنطقة. وفي المقابل، تشهد إسرائيل نقاشاً حول خيارين: «مواصلة الحرب والنصر المطلق»، أو صفقة لإعادة المحتجزين. ويؤيد الخيار الأول رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو والمقربون منه.

وفي حين يبدو أن جبهة القتال الأساسية بدأت تنتقل تدريجياً من قطاع غزة إلى الجبهة اللبنانية، فإنّ وزير الأمن يوآف غالانت بالإضافة إلى مسؤولين في المؤسسة الأمنية، عازمون على محاولة إعادة سكان المستوطنات الشمالية إلى منازلهم، قبل فتح العام الدراسي المقبل، أي قبل مطلع سبتمبر/ أيلول المقبل. ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عن مصادرها أنّ إنهاء الحرب في غزة ليس قضية بالنسبة لكبار المسؤولين في المؤسسة الأمنية، وأنّ جيش الاحتلال الإسرائيلي يقول للكابينت: «لا»، أكثر من شهر، إنّ «هزيمة الذراع العسكرية لحركة حماس قريبة جداً»، وإنّ «حماس فقدت أكثر من ثلثي قوتها القتالية»؛ نحو 15 ألف مقاتل، وفق التقديرات الإسرائيلية، كما أن الجيش دمّر نحو 60% من البنية التحتية العسكرية للحركة. وعليه، يرى جيش الاحتلال أنّ حماس ليست لديها القدرة على تنفيذ هجوم يقترب من حجم ما حدث في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، كما أن الجيش «حقق إنجازات تكتيكية لافتة». ويرى مسؤولون أمنيون إسرائيليون أنه «في إطار الصفقة، يجب عدم الخشية من القول بشكل واضح إن هذه نهاية الحرب. ولا يعني هذا نهاية القتال، بحيث يتواصل جمع المعلومات الاستخبارية، وكذلك إمكانية تنفيذ هجمات من الجو والأرض، كما ستكون هنالك شرعية للعمل أيضاً بعد نهاية الحرب، في حال حاولت حركة حماس العمل ضدنا، ونحن نعلم جيداً أنهم سيحاولون». ونقلت الصحيفة عن أحد أعضاء الكابينت قوله: «إظهار وكأن النقاش كله حول إعادة المختطفين هو مجرد كذب. المنطقة. وفي المقابل، تشهد إسرائيل نقاشاً حول خيارين: «مواصلة الحرب والنصر المطلق»، أو صفقة لإعادة المحتجزين. ويؤيد الخيار الأول رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو والمقربون منه.

وفي حين يبدو أن جبهة القتال الأساسية بدأت تنتقل تدريجياً من قطاع غزة إلى الجبهة اللبنانية، فإنّ وزير الأمن يوآف غالانت بالإضافة إلى مسؤولين في المؤسسة الأمنية، عازمون على محاولة إعادة سكان المستوطنات الشمالية إلى منازلهم، قبل فتح العام الدراسي المقبل، أي قبل مطلع سبتمبر/ أيلول المقبل. ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عن مصادرها أنّ إنهاء الحرب في غزة ليس قضية بالنسبة لكبار المسؤولين في المؤسسة الأمنية، وأنّ جيش الاحتلال الإسرائيلي يقول للكابينت: «لا»، أكثر من شهر، إنّ «هزيمة الذراع العسكرية لحركة حماس قريبة جداً»، وإنّ «حماس فقدت أكثر من ثلثي قوتها القتالية»؛ نحو 15 ألف مقاتل، وفق التقديرات الإسرائيلية، كما أن الجيش دمّر نحو 60% من البنية

> أعلنت كتائب القسام مقتل اثنين من الأسرى في قصف رفح

> أعلن بايدن أنه لا يتوقع التوصل لاتفاق تهدئة في غزة قريبا

تقرير

«أونروا» ترفض استهدافها إسرائيلياً عبر غوغل

جوناثان فاولر، القدس المحتلة، 6 يونيو الحالي (مصطفى الخاروف/ الأناضول)

وسط فشل حملة الاحتلال الإسرائيلي في شيطنة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، منذ إطلاق مزاعمه في يناير/ كانون الثاني الماضي حول مشاركة 12 موظفاً فيها بعملية طوفان الأقصى والتي تثبت تدريجاً لاحقاً في تحقيق أممي، وفق تقرير المراجعة حول حيادية الوكالة الذي قادته وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة كاثرين كولونا، رفضت الوكالة الادعاءات «غير الواقعية» في الإعلانات الإسرائيلية التي تستهدفها على محرك البحث «غوغل». وشدّد المتحدث باسم «أونروا» جوناثان فاولر، في حديث لوكالة الأناضول، أول من أمس الخميس، على أن مزاعم «اختراق» حركة حماس للوكالة الأممية لا تعكس الحقيقة.

وبينما أعادت معظم الدول التي علّقت تمويلها للوكالة منذ يناير الماضي التمويل عقب ثبوت كذب مزاعم الاحتلال، وبعد بصواريخ (107) مركزاً للقيادة والسيطرة تحقيق الكنيست الإسرائيلي، الشهر الماضي، بقراءة تمهيدية على مشروع قانون (يحتاج لثلاث قراءات إضافية ليصبح نافذاً)، يلغي الحصانة والامتيازات الممنوحة للوكالة لعام 2024، من بينها الخضوع للمحاكاة والإعفاء من الضرائب، انتقل الاحتلال إلى أسلوب جديد لاستهداف المنظمة الإغاثية.

وتظهر على محرك غوغل روابط دعائية تحتوي على ادعاءات الحكومة الإسرائيلية في أول نتائج البحث عن كلمة «أونروا»، متضمنة ادعاءات بلا أدلة، مثل أن موظفي الوكالة شاركوا في هجوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وأنها مخترقة من قبل حركة حماس وفصائل أخرى.

وقال فاولر في حديثه لـ«الأناضول»: «قمنا بتحقيقات متكررة واتخذنا إجراءات تصحيحية حين ظهرت ادعاءات بانتهاكات الحياد، سواء أثناء الحرب في غزة أو قبلها»، ولفت إلى أنه لا يوجد ما يثبت تورط أي من موظفي الوكالة في هجوم السابع أكتوبر على مستوطنات محاذية لقطاع غزة. وأضاف أن «التحقيقات جارية في الادعاءات ضد نحو عشرة موظفين، لكنها تظل مجرد ادعاءات، بغض النظر عن الطريقة التي يرغب أي شخص في تصويرها». ولم ترد «غوغل» على سؤال «الأناضول» عما إذا كانت الإعلانات مقتصرة على عمليات البحث في الولايات المتحدة، مكتفية بالقول إنها فحصت الإعلانات و«لم تجد فيها انتهاكاً لسياساتها الإعلانية».

يُذكر أنه في تحقيق آخر أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة في إبريل/ نيسان الماضي، تمت «ثبرئة» واحد من 19 موظفاً في أونروا اتهمتهم إسرائيل بالمشاركة في «طوفان الأقصى» وتعليق ملفات أربعة موظفين لعدم كفاية الأدلة.

(الأناضول، العربي الجديد)

متابعة

انتقاد أميركا لدعمها الاحتلال
مسيرات في عمّان وصنعاء

عمّان ـ **أنور الزيادات**

مثل كل يوم جمعة، شارك مئات الأردنيين في فعالية قرب السفارة الأميركية في عمان، تنديداً بالإبادة الجماعية التي ترتكبها قوات الاحتلال في قطاع غزة، فيما خرجت مسيرات «مليونية» في العاصمة اليمنية صنعاء ومناطق أخرى تحت شعار «ثابتون مع غزة». ومتصدون لكل المؤامرات». وأكد المشاركون في مسيرة عمان، التي دعا إليها «الملتقى الوطني لدعم المقاومة وحماية الوطن» وأحزاب سياسية وحركات شعبية تحت شعار «مجازر الصهاينة النازيين لن تنال من عزيمة شعبنا وجاهزية المقاومة»، دعمهم لفصائل المقاومة الفلسطينية في مواجهة عدوان الاحتلال، مشددين على أن المقاومة هي السبيل الوحيد لردع العدوّ ودحر الاحتلال. وهاجم المشاركون في الفعالية أميركا. وهتفوا: «القصة بتبدأ من بعيد، من عند الغربي العربيد، ومن أميركا بالتحديد، ورأس الدول الرجعية»، و«ليعلو صوت الشباب، أميركا رأس الإرهاب، مين بيدعم الكيان، أميركا رأس الإرهاب، ومين شريك الأحتلال، أميركا رأس الإرهاب»، و«في غزة قتل الأطفال، أميركا رأس الإرهاب، ومين اللي بده يهجّر شعبي، أميركا رأس الإرهاب». وطالبوا الحكومة الأردنية بوقف كل أشكال التطبيع مع الاحتلال وإلغاء اتفاقية وادي عربة، وإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة وإغلاق القواعد العسكرية الأميركية في الأردن. وندّدوا «بالإبادة الجماعية التي يتعرّض لها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي بدعم عسكري وسياسي واقتصادي أميركي».

وأشارت وكالة سبأ، التابعة للحوثيين، إلى خروج «مسيرات مليونية نصرة للشعب الفلسطيني في أكثر من 22 ساحة بمحافظة صعدة تحت شعار ثابتون مع غزة... ومتصدون لكل المؤامرات». وأشارت إلى خروج «مئات المسيرات المليونية الكبرى في مختلف المديريات والمحافظات اليمنية نصرة ودعماً لغزة». وحيا بيان صادر عن المسيرات «الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني وللمجاهدين في غزة، مشيدين بمستوى التعاون والتوحد بين الفصائل الفلسطينية المجاهدة في غزة سياسياً وعسكرياً في مقابل ما عليه العدو من تبايناتٍ وانقساماتٍ»، «حيواً العمليات المتصاعدة لجبهات الإسناد للمقاومة في حرّب الله والعراق، وعمليات القوات المسلحة اليمنية ضمن المرحلة الرابعة من التصعيد».

رصد

تجريف اراضي الضفة يتزايد
الجيش والمستوطنون يتبادلون الأدوار

خفّت وتيرة عدوان جيش الاحتلال أمس الجمعة على الضفة، فتولت عصابات المستوطنين دور استباحة الاراضي واستفزاز الفلسطينيين

رام الله ـ **العربي الجديد**

توالت أمس الجمعة، اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية، الذين باتوا يتناوبون مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، على استفزاز الفلسطينيين يومياً، وسط تركيز لهم على عمليات تجريف الأراضي التي تزايدت منذ بداية العام الحالي، في حين شيّعت بلدة قباطية، جنوب جنين، شمال الضفة، جثمان شهيد كان سقط أول من أمس الخميس، برصاص الاحتلال في البلدة، علماً أن شهيدين آخرين، سقطا أيضاً في قباطية خلال عدوان الاحتلال الذي استهدف أحد منازلها، ولا يزال جثمانا هما محتجزين لدى قواته.

وهاجم مستوطنون، أمس، مركبات لمواطنين فلسطينيين، جنوب نابلس، شمال الضفة. وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، أن المستوطنين هاجموا بالحجارة مركبات المواطنين قرب بلدتي حوارة وبوريين، ما أدى إلى تحطيم نوافذ مركبتين. كما جرف مستوطنون، أمس، مساحات واسعة من أراضي المواطنين في قرية قصرة جنوب نابلس، والتي تتعرض باستمرار لاعتداءات المستوطنين وعمليات تجريف لأراضيها. علماً أن أعمال التجريف في قصرة، ودوما المجاورة، والتي يقوم بها المستوطنون، تهدف إلى توسيع البؤرة الاستيطانية « يش كودش.

في غضون ذلك، أقدم مستوطنون أيضاً، على استباحة أراضي المواطنين في مسافر يطا جنوب الخليل. وقالت مصادر محلية لوكالة «وفا»، إن مجموعة من المستوطنين استباحوا أراضي المواطنين في منطقة سدة الثغلة بالمسافر، وزرعوها بالأشجار، وذلك بهدف توسيع مستعمرة «اتسار مان» المقامة على أراضي المواطنين. ويشار إلى أن المستوطنين منذ بداية العام الحالي، يقومون باعمال توسعة لمستوطنات في المنطقة، ويشقون طرقاً فيها. وفي السياق ذاته، نفّذ مستوطنون أمس، اقتحاماً لتجمع عرب المليحات شمال غرب أريحا. وقال المشرف العام لمنظمة البيدر للدفاع عن حقوق البدو، حسن مليحات، لوكالة وفا، إن مجموعة من المستوطنين اقتحموا التجمع لاستفزاز سكانه، وترهيبهم. وتشهد عرب المليحات، بدورها، اقتحامات متكررة من المستوطنين، تكثفت في الآونة الأخيرة مع تزايد عدد البؤر الاستعمارية شمال غرب أريحا. إلى ذلك، نفّذت قوات الاحتلال أمس، من جهتها، حملة اعتقالات في الضفة، حيث اعتقلت شاباً من مخيم قلنديا شمال مدينة القدس، وذلك عقب دهم منزله. كما اعتقلت قوات الاحتلال مواطنين من مدينة قلقيلية، وذلك بعد مداهمة منزليهما وتفتيشهما. وكانت قوات الاحتلال اعتقلت مساء الخميس، الفتى تامر محمد سيّد علي (13 عاماً) من جنين، أثناء مروره عبر حاجز عسكري عند المدخل الجنوبي لجنين. كما اقتحمت قوات الاحتلال قريتي زبوبا ورمانة، غرب جنين، من دون الإبلاغ عن تنفيذ اعتقالات. وفي القدس المحتلة، اقتحمت قوات الاحتلال، باحات المسجد الأقصى، ومنعت عدداً من المصلين من دخوله لأداء الصلاة، واعتقلت فتى. وذكرت وكالة «وفا»، أن قوات الاحتلال اعتدت على الشبّان القادمين للمسجد ومنعتهم من دخول الأقصى من باب الأسباط، ودقّقت في هويات الوافدين إلى المسجد لأداء صلاة الجمعة، كما اقتحمت باحات المسجد من أمام قبّة الصخرة المشرفة أثناء خطبة الجمعة وصلاتها. وتواصل قوات الاحتلال فرض قيود مشددة على دخول المصلين إلى الأقصى، خصوصاً خلال أيام الجمعة والأعياد، وتمنع المواطنين من أداء الصلوات. رغم ذلك، أدى آلاف المواطنين أمس، صلاة الجمعة في الأقصى. وقدرت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، بحسب وكالة وفا»، تأدية نحو 30 ألف مواطن صلاة الجمعة في الأقصى، رغم إجراءات الاحتلال الذي يحرم آلاف المواطنين من محافظات الضفة الغربية من الوصول إلى القدس لأداء الصلاة في المسجد، حيث تشترط سلطات الاحتلال استصدار تصاريح خاصة لعبور الحواجز العسكرية التي تحيط بالمدينة المقدسة. إلى ذلك، شيّع الفلسطينيون أمس، في بلدة قباطية جنوب جنين، جثمان الشهيد قيس محمد زكارنة (18 عاماً)، الذي استشهد أول من أمس متأثراً بإصابته برصاص الاحتلال في الرأس خلال اقتحام قواته البلدة. وكان زكارنة استشهد الخميس، عقب اقتحام قوات الاحتلال قباطية ومحاصرتها منزلاً في منطقة «الخليلية»، وقصفه بالقذائف، واغتيال الشابين محمد حيدر الشلبي، ومحمد عصري فياض من مخيم جنين، حيث احتجز الاحتلال جثمانيهما بعد التنكيل بهما.

وحمل المشيعون جثمان الشهيد زكارنة ملفوفاً بالعلم الفلسطيني على الأكتاف في قباطية، وجابوا فيه شوارع البلدة، مرددين الهتافات المنددة بجرائم الاحتلال بحق شعبنا، قبل مواراته الثرى في مقبرة البلدة. وكانت حركه «فتح» وفصائل العمل الوطني والإسلامي في جنين، نعت الشهداء الثلاثة، مؤكدة أن عدوان الاحتلال المتواصل على الشعب الفلسطيني «لن يرهبه ولن يثنيه عن الاستمرار في النضال حتى نيل كل حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس». ومنذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، استشهد 546 مواطناً في الضفة الغربية بما فيها القدس، بينهم 133 طفلاً، وأصيب أكثر من 5200 آخرين.

> يقوم المستوطنون منذ بداية العام بتوسعة المستوطنات

> اعتقل الاحتلال أمس مواطنين من قلقيلية وجنين ومخيم قلنديا

مواطن يتفقد الدمار في مخيم جنيد أمس (فضاء الشبيبة/ الأناضول)

الحدث

الحوثيون يستهدفون ثلاث سفن

تواصلت الهجمات في جبهة اليمن، مع إعلان الجيش الأميركي استهداف زوارق وطائرات مسيّرة تابعة لجماعة الحوثيين وتبنّي الأخيرة استهداف ثلاث سفن محققة إصابات

بعد يوم من إعلان زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي، أن التصعيد ضد إسرائيل والولايات المتحدة وبريطانيا مستمر في إطار «الإسناد في معركة البحر»، قال الجيش الأميركي، أمس الجمعة، إنه دمّر في البحر الأحمر زورقي دورية وقاربا مسيّراً وطائرة مسيّرة على السفينة «يو أس أس فيليبين سي» إلى سفينة أخرى مجاورة لتلقي العلاج، محذّرة من أن «هذا السلوك المتهوّر للحوثيين» يهدد الاستقرار الإقليمي و«يعرّض للخطر حياة البحارة في البحر الأحمر وخليج عدن».

وأتى بيان الجيش الأميركي بعيد إعلان وكالة بريطانية للأمن البحري، أول من أمس الخميس، أن حريقاً اندلع على متن سفينة تجارية بعد تعرضها لهجوم قبالة سواحل اليمن. وقالت وكالة «يو كاي أم تي أو» التي تديرها البحرية البريطانية، إن السفينة أصيبت «بمقذوفين مجهولين، ما أدى إلى نشوب حريق على متنها». ووفقاً لشركة «أمبري» الأمنية فقد أصيبت السفينة بصاروخ أثناء إبحارها في خليج عدن، جنوب اليمن، مضيفة في بيان، أول من أمس، أنها تنصح «سفن الشحن التجارية بالبقاء بعيداً تماماً من السفينة المتضررة ووقف تحركات طاقمها»، لافتة إلى أن «السفينة تتوافق مع مواصفات الأهداف (المعلن عنها) من قبل الحوثيين»، وفي هجوم منفصل، أوردت وكالة «يو كاي أم تي أو» أن انفجاراً وقع قرب سفينة تجارية في البحر الأحمر، على بعد حوالي 80 ميلاً بحرياً شمال غرب ميناء الحُديدة اليمني الذي يسيطر عليه الحوثيون، من دون تسجيل أضرار أو إصابات. ولاحقاً، أعلن المتحدث العسكري باسم الحوثيين، يحيى سريع، في بيان أول أمس، مهاجمة ثلاث سفن خلال الـ24 ساعة الماضية، بما في ذلك «فيربينا» وذلك «انتصاراً لمظلومية الشعب الفلسطيني، وردّاً على الجرائم المرتكبة بحقّ إخواننا في قطاع غزة، وردّاً على العدوان الأميركي البريطاني في اليمن»، ولاحقاً تمكنت من «تدمير قارب مسيّر وزورقي دورية تابعين للحوثيين المدعومين من إيران في البحر الأحمر»، إلى جانب «تدمير طائرة من دون طيار تم إطلاقها باتجاه البحر الأحمر». وأشارت إلى أن الحوثيين أطلقوا «صاروخين باليستيين مضادين للسفن من منطقة خاضعة لسيطرتهم باتجاه البحر الأحمر»، لكن «لم يتم الإبلاغ عن وقوع أية إصابات أو أضرار تُذكر من قبل الحوثيين». وحضر ملف الحرب على غزة في مباحثات هاتفية أمس بين وزير الخارجية الغماني بدر بن حمد البوسعيدي ووزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، ركزت على بحث التطورات المتصلة بالحرب الإسرائيلية في قطاع غزة والمساعي المبذولة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار الدائم بما يسمح بإيصال المساعدات الإغاثية الكافية ووقف نزيف الدماء والمعاناة الإنسانية وتحقيق الإفراج عن الأسرى والرهائن. واتفق الوزيران، بحسب وكالة الأنباء الغمانية، على الضرورة الحتمية لإيقاف الصراع بصورة عاجلة، والاستمرار في دعم جهود تحقيق السلام الذي يعود بالمنفعة على جميع الأطراف والمنطقة، كما تطرق الاتصال إلى ضرورة دعم السلطة الوطنية الفلسطينية سياسياً وماديا بما يمكنها من القيام بمسؤولياتها.

إلى ذلك، أعلنت واشنطن أمس فرض عقوبات على متطرفين إسرائيليين متهمين بإعاقة المساعدات في غزة. وأوضحت وزارة الخارجية، في بيان أمس الجمعة، أنه تم فرض عقوبات على جماعة «تساف 9» الإسرائيلية المتطرفة، متهمة إياها بعرقلة القوافل ونهب وحرق الشاحنات التي تحاول إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة. وقالت: «سعى أفراد من تساف 9 مراراً وتكراراً إلى إحباط إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة، بما في ذلك إغلاق، وأحياناً بعنف. كما الحقوا أضراراً بشاحنات المساعدات والقوا المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة على الطريق».

> القوات الأميركية أجلت جريحا في حريق سفينة فيربينا

(رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس، العربي الجديد)

شرق غرب

ألمانيا: البرلمان يرفض وقف صادرات الأسلحة لإسرائيل

رفض البرلمان الألماني، أمس الجمعة، مقترحاً قدمه حزب بي إس دبليو بعنوان «لا أسلحة للحرب في غزة، أوقفوا صادرات الأسلحة إلى إسرائيل». وشددت النائبة عن الحزب سافيه داغدلان، خلال جلسة البرلمان، على أن الهجمات الإسرائيلية على غزة لم تعد لها علاقة بالدفاع عن النفس، مشيرة إلى أن آلاف الأطفال الفلسطينيين معرضون لخطر الجوع، وأن المسؤول الرئيسي عن ذلك هو حكومة بنيامين نتنياهو التي تمنع شحنات المساعدات الإنسانية لغزة.

(الأناضول)

تظاهرات السويداء تحتفي بإطلاق سراح معتقلة

تزامناً مع الاحتفاء بإطلاق سراح الناشطة المدنية ريتا العقباني من أحد سجون الفروع الأمنية في دمشق، جدد المتظاهرون في محافظة السويداء جنوبي سورية، أمس الجمعة، مطالبهم بالحرية والعدالة والانتقال السياسي، داعين إلى الإفراج الفوري عن كل المعتقلين السياسيين والمغيبين قسرياً لينعموا بالحرية. ورفع المتظاهرون لافتات تطالب بحرية كل المعتقلين، ورحيل السلطة.

(العربي الجديد)

فرغيزستان: اعتقال 15 بشبهة مناصرة «داعش»

أعلنت السلطات في قرغيزستان، أمس الجمعة، اعتقال 15 شخصاً يشتبه في انهم من أنصار تنظيم «داعش». وقال جهاز الأمن القرغيزي، في بيان: «أنهت اللجنة الحكومية للأمن القومي أنشطة جماعة متطرفة سرية كان أعضاؤها يروجون بنشاط لأيديولوجية داعش». وأضاف: «في المجموع، تم اعتقال 15 شخصاً في العاصمة بيشكيك وفي جميع أنحاء البلاد»، موضحاً أن «أحد قادة المجموعة كان يأتمر بأوامر عضو في تنظيم داعش في أفغانستان».

(فرانس برس)

التقدم في العمر يظهر على ترامب أيضا

جعل الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب (الصورة) من مسألة عمر الرئيس جو بايدن إحدى أبرز نقاط حملته للانتخابات الرئاسية المرتقبة في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، وسعى لتصوير نفسه بديلاً مفعماً بالحيوية عن بايدن البالغ 81 سنة، الذي يعاني أحياناً من خلل في التوازن. لكن المرشح الجمهوري، الذي أحيا أمس الجمعة، عيد ميلاده الـ78، تظهر عليه أيضاً علامات تباطؤ، من الناحيتين الجسدية والذهنية. وقال المحاضر في الجامعة الأميركية ماثيو فوستر إن مشية بايدن تكون متيبسة إلى حد ما، لكنه أشار إلى أنه عندما يخاطب ترامب أنصاره يسترسل عادة في خطابات طويلة غير مترابطة.

(فرانس برس)

تركيا: تحييد ثلاثة شمالي العراق وسورية

أعلنت وزارة الدفاع التركية، في بيان أمس الجمعة، تحييد ثلاثة من عناصر حزب العمال الكردستاني شمالي العراق وسورية. وقالت: «حيدت قواتنا إرهابيين اثنين من تنظيم حزب العمال الكردستاني في منطقة متينا شمالي العراق، وإرهابياً شمالي سورية».

(الأناضول)

الحدث

وزير الأمن الإسرائيلي يهاجم مبادرة ماكرون للتهدئة مع لبنان... وجيشه يقيّم خيارات الحرب مع حزب الله

غالانت يرفض «الإطار الثلاثي»

استمر تبادل الاستهدافات على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة مخلفاً ضحايا من المدنيين اللبنانيين بينهم شهيد تان، فيما يقيّم المستوى السياسي والعسكري خياراته للحرب مع حزب الله، وسط رفض وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت مبادرة «الإطار الثلاثي» للتهدئة مع لبنان

حيفا ـ **نايف زيداني**

رفض وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، أمس الجمعة، المبادرة التي أعلن عنها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، على هامش اليوم الأول من اجتماعات قمة السبع في إيطاليا أول من أمس، والتي تتضمن تشكيل إطار ثلاثي بين بلاده وإسرائيل والولايات المتحدة، لاحتواء التصعيد على الحدود اللبنانية الإسرائيلية، وسط تقديرات بأن جيش الاحتلال غير معني بالتهدئة على الجبهة الشمالية، أخذاً بعين الاعتبار رغبته بـ«تحرك أكثر حسماً على الجبهة الشمالية، للسماح بالعودة إلى المستوطنات» وإبعاد قوات حزب الله عن الحدود. ويتزامن الرفض الإسرائيلي للتهدئة على الجبهة الشمالية مع الحديث عن توصية للجيش الإسرائيلي بإنهاء الحرب سريعاً في رفح جنوبي قطاع غزة للتفرغ لحرب في لبنان، بعدما أفضى اغتيال أحد قيادييّ حزب الله وهو طالب سامي عبد الله في غارة إسرائيلية على بلدة جويا بقضاء صور مساء الثلاثاء الماضي، إلى توسيع استهداف المستوطنات الإسرائيلية، علماً أن الاغتيال سيكون محور خطاب للأمين العام للحزب حسن نصر الله يوم الأربعاء المقبل، إذ سيشارك في تأبين «إحياءً وتعظيماً لشهادة» عبد الله، وفق بيان للحزب أمس.

وبينما أفادت القناة 13 الإسرائيلية مساء أول من أمس، بأن وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية رون ديرمر، ورئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هنغبي، سيتوجهان في الأيام القريبة إلى واشنطن لعقد اجتماعات مع مسؤولين رفيعي المستوى في الإدارة الأميركية، في ظل التصعيد المتواصل على جبهة لبنان واستمرار الحرب على غزة، قال غالانت على منصة إكس أمس: «لن نكون شركاء في لجنة لتسوية الوضع الأمني على الحدود الشمالية، إذا شاركت فيها فرنسا»، مدعياً أنه «في الوقت الذي تخوض فيه دولة إسرائيل الحرب الأكثر عدالة في تاريخها، أظهرت فرنسا العداء والعداوة ضدنا، بينما تتجاهل بشكل صارخ الفظائع التي ارتكبها إرهابيو حماس ضد الأطفال والنساء فقط لأنهم يهود». لكن سريعاً نقلت صحيفة يسرائيل هيوم الإسرائيلية، عن مسؤولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية قولهم: «نحن مستاؤون من هجوم» غالانت على فرنسا، مضيفين أنه «بعيداً عن الخلافات في الرأي بين إسرائيل وفرنسا، فإن التصريحات ضد الأخيرة غير صحيحة وفي غير محلها». وأشاروا إلى أنه «قبل بضعة أسابيع فقط، شاركت فرنسا» في عملية «إحباط الهجوم الصاروخي الإيراني».

واعلن ماكرون، أول من أمس، على هامش قمة مجموعة السبع التي ستختتم اليوم السبت في إيطاليا، أن فرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل ستعمل ضمن إطار «ثلاثي» على خريطة طريق فرنسية لاحتواء التوتر عند الحدود اللبنانية-الإسرائيلية. وقال ماكرون للصحافيين عقب اجتماعات القمة: «لقد أعربنا جميعاً عن قلقنا حيال الوضع على الحدود مع لبنان، وخصوصاً مع الولايات المتحدة». مضيفاً: «اعتمدنا مبدأ ثلاثية (تجمع) إسرائيل والولايات المتحدة وفرنسا للتقدم نحو خريطة الطريق التي اقترحناها، وسنقوم بالأمر نفسه مع السلطات اللبنانية». وكانت باريس طرحت مبادرة تم تعديلها بداية مايو/ أيار الماضي، بناء على طلب بيروت التي قدّمت ملاحظات أهمها ما يتعلّق ببند سحب قوات الرضوان التابعة لحزب الله إلى مسافة تبعد 10 كيلومترات عن الحدود، والتحفظ على توسيع حرية حركة قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في الجنوب (يونيفيل)، مع التمسك لتطبيق القرار 1701. وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية، أمس، أن بيان ماكرون جاء في ظل عدم رضا فرنسا عن آن عاموس هوكشتاين، مبعوث الرئيس الأميركي جو بايدن، هو من يقود جهود وفق إطلاق النار على جانبي الحدود، فيما تعتقد فرنسا أن فرص نجاحها في تهدئة الأوضاع أكبر، بسبب علاقتها التاريخية مع لبنان.

في موازاة ذلك نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية أمس، عن مسؤولين إسرائيليين أنه في حين يبدو أن جبهة القتال الأساسية بدأت تنتقل تدريجياً من قطاع غزة إلى الجبهة اللبنانية، فإن غالانت هو الذي يوجّه نحو تخصيص المزيد من الموارد لجبهة لبنان. وأشار المسؤولون إلى وجود عدة خيارات قيد النقاش بشأن الجبهة اللبنانية، الأول والذي لا يرغب به الجيش الإسرائيلي هو وقف الحرب في القطاع ومقابلة الهدوء بالهدوء في لبنان. أما الخيار الثاني، فهو اتفاق في قطاع غزة يشمل إعادة المحتجزين الإسرائيليين «واستغلال الوقت من أجل المبادرة إلى عملية عسكرية في لبنان تفضي إلى تطبيق القرار 1701، وإبعاد حزب الله لمسافة كبيرة عن الحدود». ويحدّد الجيش هذا الخيار. أما الخيار الثالث الذي يبدو أقرب وفق مصادر الصحيفة، فهو ألا يكون هناك اتفاق في غزة، ومع هذا تنتهي الحرب عملياً بنقل الجيش الإسرائيلي القوات والموارد إلى الشمال، والمبادرة بعملية عسكرية مركّزة يوجه خلالها ضربة قوية لحزب الله لإبعاده عن الحدود. من جانبها أفادت القناة 12 الإسرائيلية أمس، بأن قيادة المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي، تركّز حالياً على أهداف من شأنها تقليص القدرات الهجومية لحزب الله، فيما يوصي الجيش بتحويل الانتباه نحو الشمال، وإنهاء العملية العسكرية في رفح في أسرع وقت ممكن. وفي مناقشات كابينت الحرب أخيراً أوصى الجيش القيادة السياسية بهذا الأمر، فيما نقلت القناة عن مسؤول أمني قوله إن «هناك حاجة إلى تحرك أكثر حسماً على الجبهة الشمالية، للسماح بالعودة إلى المستوطنات».

ميدانياً ذكر الجيش الإسرائيلي في بيان أمس أنه رصد إطلاق 35 صاروخاً من لبنان على مستوطنة منطقة كريات شمونة وكفر سالد، حيث اندلع حريق فيها. كما هاجم أهدافاً قال إنها تابعة لحزب الله في بلدتي العديسة وكفركلا. من جهتها ذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أمس أن ثلاثة منازل في مستوطنة المطلة تضررت بعد إطلاق ثلاثة صواريخ مضادة للدروع من لبنان.

في المقابل، طاول قصف الاحتلال المدفعي والجوي مناطق من بينها حولا ومركبا وكفرشوبا والخيام وطلوسة وبنت جبيل وكفركلا والعديسة والطيبة وميس الجبل. يأتي ذلك بعد استشهاد مدنيتين اثنتين وإصابة أكثر من سبعة مواطنين مساء أول من أمس إثر غارة إسرائيلية على منزل في منطقة بين بلدتي جناتا ودير قانون النهر في قضاء صور. وقالت إذاعة الجيش الإسرائيلي إن سلاح الجو استهدف مبنى في بلدة جناتا ما أدى لوقوع إصابات.

بدوره أعلن حزب الله في بيانات متفرقة أمس، استهداف تجمعاً لجنود الاحتلال في خلة وردة بالأسلحة الصاروخية، وموقعي المطلة والرمثا في تلال كفرشوبا، وانتشاراً لجنود الاحتلال في محيط حرش برعام، والتجهيزات التجسسية في موقع جل الدير، ومستوطنات كريات شمونة وكفرسولد ومرغليوت بصواريخ الكاتيوشا.

> وزير الأمن الإسرائيلي: اظهرت فرنسا العداء ضدنا
>
> شهيد تان لبنانيتان وعدد من الجرحى بقصف منزل

في موقع سقوط صاروخ اطلقه حزب الله امس في مستوطنة كفرسولد (جلاء مرعي/فرانس برس)

رصد

من اعمال البناء في الرصيف، 29 إبريل الماضي (الأناضول)

المتاعب تلاحق الرصيف البحري الأميركي في غزة

أصبح الرصيف البحري «الإنساني» الذي بنته الولايات المتحدة في ساحل قطاع غزة، لإيصال شحنات المساعدات الإنسانية إلى الغزّيين، عنواناً متواصلاً للمتاعب، وذلك فيما لم يمضِ شهر بعد على إعلان بدء العمل به، وليست أحوال الطقس، وحدها، ما سبب هذه المتاعب، بل إن عملية قوات الاحتلال لتحرير محتجزين إسرائيل في النصيرات، في 8 يونيو/حزيران الحالي، أضفت الكثير من الشكوك على وظيفة الرصيف، لا سيما من وجهة نظر أممية.

وأفاد مسؤولون أميركيون، أمس الجمعة، بحسب ما نقل عنهم موقع شبكة «سي أن أن»، بأنه من المتوقع أن يعمد الجيش الأميركي على تفكيك الرصيف البحري الذي أنشأه على ساحل قطاع غزة، لإيصال المساعدات إلى القطاع، وذلك مؤقتاً، مع نقله إلى الأراضي المحتلة، وذلك مع تزايد القلق من أن تؤدي شدة الأمواج إلى إلحاق الضرر به مجدداً، وذلك بعد أيام قليلة من استئناف العمل به لتسليم شحنات المساعدات الإنسانية إلى الغزّيين. وفي حال تحقق ذلك، ستكون هذه المرّة الثانية خلال أسابيع قليلة التي ينقل فيها الرصيف إلى ميناء إسرائيلي، وكان الجيش الأميركي، أعلن السبت الماضي، عودة الرصيف المؤقّت إلى العمل بعد تعرض هيكله لأضرار أستدعت إيقافه عن العمل مؤقتاً. وكانت الأمواج الشديدة قد جرفت جزءاً من الرصيف الأميركي العائم في غزة، في 25 مايو/ أيار الماضي، إلى شواطئ مدينة أسدود، بعد انفصال الرصيف، علماً أن القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم) كانت أعلنت في 16 مايو عن انتهاء إنشائه وبداية العمل به. ولكن بحسب وكالة أسوشييتد برس، فإن الرصيف البحري العائم لإدخال المساعدات لغزة، يواجه أصعب تحدياته اليوم، ليس من الأمواج العاتية، بل لأن «شريكه الإنساني»، وهو الأمم المتحدة (برنامج الأغذية العالمي)، كان علّق عمله في توصيل المساعدات للغزيين، وذلك لـ«تقييم الوضع الأمني»، بعد العملية التي نفذها جيش الاحتلال في 8 يونيو/حزيران الحالي، لتحرير أربعة محتجزين إسرائيليين في النصيرات، وهو ما خلّف مئات الشهداء والجرحى.

ومن المعروف أنه بعد تفريغ شحنات المساعدات في الرصيف، يكون برنامج الأغذية العالمي هو المسؤول عن إرسال المساعدات إلى مستودعاته، حيث يتم وضع المساعدات في تصرف وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية لتوزيعها. وكان الجيش الأميركي نفى استخدام قوات الاحتلال الرصيف البحري خلال عملية استعادة المحتجزين، لكنه أكد أنها استخدمت المنطقة الواقعة جنوب المرفق، معتبراً أن «أي ادعاء بخلاف ذلك، هو زائف». وبحسب مسؤولين أميركيين وإسرائيليين تحدثوا لـ«أسوشييتد برس»، أمس، فإن إجلاء محتجزين، جرى عبر طوافة عسكرية هبطت قرب الرصيف. ولفتت الوكالة إلى أنه بالنسبة للأمم المتحدة ومنظماتها الإنسانية، فإن ذلك أكد شكوكها بشأن الرصيف، وهو ما إذا كان بإمكانها العمل مع القوات الأميركية أو الإسرائيلية دون خرق مبدأ الحياد في الصراع. وقال سكوت بول، المدير المساعد في منظمة «أوكسفام» للوكالة، إن «الأسئلة تتضمن ما إذا كانت المروحيات والقوات الإسرائيلية قد استخدمت الرصيف الذي وعدت الولايات المتحدة المجموعات الإنسانية بأنه لن يكون منصة لعبور الجيش الإسرائيلي».

(العربي الجديد، أسوشييتد برس)

شرق غرب

كندا تعتزم زيادة إنفاقها الدفاعي

قال وزير الدفاع الكندي بيل بلير (الصورة)، أمس الجمعة، إن كندا تتطلع إلى الالتزام بالمبادئ التوجيهية للإنفاق العسكري لحلف شمال الأطلسي قريباً، أي 2 بالمائة من ناتجها المحلي على الدفاع، لا سيما من خلال تعزيز الاستثمار في القطب الشمالي قرب الحدود مع روسيا. وأضاف بلير خلال اجتماع مع نظرائه في الناتو ببروكسل، إن ميزانية الإنفاق الدفاعي الخاصة بكندا والتي لا تتجاوز حالياً الواحد في المائة، ستزيد بنسبة 27 في المائة العام المقبل مقارنة بالعام الحالي.

(أسوشييتد برس)

اليمين الفرنسي المتطرف يتعهد بتأليف حكومة وحدة وطنية

أعلنت زعيمة اليمين المتطرف في فرنسا، مارين لوبان، أمس الجمعة، أن حزبها «التجمع الوطني» قادر على الفوز في الانتخابات التشريعية الفرنسية المبكرة المقرّرة في 30 يونيو/ حزيران الحالي و7 يوليو/ تموز المقبل، وسيشكل «حكومة وحدة وطنية» في تلك الحالة. وأكدت لوبان أنه «لدينا إمكانية الفوز في تلك الانتخابات»، معتبرة أنه «يتعين علينا إخراج فرنسا من المأزق».

(فرانس برس)

كندي ـ ألماني مقيم بالصين يقرّ بسرقة أسرار صناعية

أعلن القضاء الفيدرالي الأميركي، أول من أمس الخميس، أن رجل أعمال كندياً ـ ألمانياً هو كالاوس بفلوغبيل ويعيش في الصين، وأوقف في الولايات المتحدة، أقرّ بذنبه بسرقة أسرار صناعية من إحدى أكبر شركات صناعة السيارات الكهربائية في العالم. وقالت وسائل إعلام أميركية إن الشركة المعنية هي تسلا. وقال مكتب المدعي العام بريون بيس إن اعتراف الرجل «يُظهر أن هذه النيابة العامة تحيل بسرعة إلى المحاكمة أولئك الذين يختلسون الملكية الفكرية لشركات أميركية وتحمي اقتصادنا وأمننا القومي».

(فرانس برس)

انطلاق حملات انتخابات الرئاسة في موريتانيا

انطلقت ليل ـ الخميس الجمعة الحملة الدعائية للانتخابات الرئاسية في موريتانيا المزمع عقدها في 29 يونيو/ حزيران الحالي. وشهدت المدن الرئيسية مهرجانات للمرشحين السبعة للانتخابات، من بينهم الرئيس الحالي المنتهية ولايته محمد ولد الشيخ الغزواني (الصورة)، ورئيس حزب «التجمع الوطني للإصلاح والتنمية» (إسلامي معارض) حمادي ولد سيدي المختار.

(الأناضول)

جنوب أفريقيا تتجه لحكومة وحدة

وافق حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا، أمس الجمعة، على تشكيل حكومة وحدة وطنية في البلاد، مع ثلاثة أحزاب أخرى، بما فيها منافسته الأكبر «التحالف الديمقراطي». وكان الحزب الممسك بالسلطة منذ عام 1994 قد فقد في الانتخابات التشريعية التي أجريت في 29 مايو/ أيار الماضي أغلبيته البرلمانية. وبحسب الإعلام المحلي، فإن الصفقة من شأنها أن تبقي الرئيس سيريل رامافوزا لولاية ثانية.

(رويترز)

تقرير

حملة النظام السوري ضد تنظيم داعش في البادية تتعثّر

يبدو أن حملة النظام السوري ضد «داعش» في البادية قد تعثرت، وذلك جراء زرع التنظيم الكثير من الألغام في مناطق العمليات

الدوحة ـ **عماد كركص**

تشير المعلومات المتواترة من البادية السورية إلى تعثر حملة النظام السوري ضد تنظيم داعش في البادية، أو مناطق منها، للقضاء على خلايا التنظيم المتحصنة هناك، بعد أن دفع إليها مجموعات كبيرة بروسيا والحرس الثوري الإيراني، مع دعم لوجستي وإسناد جوي روسي. وبعد مرور أيام على بدء حملة النظام السوري ضد تنظيم داعش، لم تستطع قواته والمليشيات المساندة لها تحقيق نتائج تذكر، بل على العكس، تكبدت خسائر فادحة، لا سيما في الأرواح، نتيجة الكمائن والألغام التي تنصبها خلايا التنظيم المتحصنة جيداً في تضاريس البادية التي تعرفها جيداً.

ويشير مرصد يتبع لوحدات الرصد والمتابعة في قوات المعارضة السورية إلى أن الوحدات المشاركة في عملية التمشيط الحالية تتبع الحرس الجمهوري، والفرق 1 و3 و9 و14 من قوات النظام، بالإضافة إلى مجموعات من الفرقة 25 والفيلق الخامس الممولين من روسيا، ومليشيا «لواء القدس» ومجموعات من مليشيا «الدفاع الوطني»، وبعض القوات العشائرية المرتبطة بالنظام والمليشيات الإيرانية. ويوضح المرصد، لـ«العربي الجديد»، أن «عمليات التمشيط تبدأ من شرق مدينة تدمر، وطريق السخنة الشولا، وهو ذاته طريق حمص دير الزور. وأيضاً من محور جنوب تدمر باتجاه بادية التنف (توجد هناك قاعدة للتحالف الدولي)، إضافة إلى طريق البوكمال (شرق دير الزور) حمص باتجاه مناطق جب الفرقلس». ويشير إلى أن «هناك أيضاً عمليات من محور جبال البشري الواقعة بين محافظتي الرقة ودير الزور، وكذلك محور طريق إثريا الذي ينطلق من شرق حماة إلى بادية الرصافة في الرقة». ويلفت إلى أن حملة النظام السوري ضد تنظيم داعش تشمل البادية الممتدة في أربع محافظات هي حمص وحماة والرقة ودير الزور. ويشير المرصد إلى أن الطيران الحربي الروسي ينفذ يومياً قرابة عشر غارات لمساندة تلك القوات في عملياتها، لافتاً إلى أن حملة النظام السوري ضد تنظيم داعش تستخدم الدبابات والرشاشات المتوسطة والثقيلة، كما أن غرفة العمليات لهذه الحملة تديرها القوات الروسية بشكل رئيسي. ويؤكد المرصد أن القوات تخسر يومياً العديد من عناصرها، مشيراً إلى مقتل ضباط من الفرقة الثالثة في قوات النظام يوم الأربعاء الماضي، بالإضافة إلى خسائر في صفوف الفرقة التاسعة والفرقة 25. وتمتد البادية السورية على مساحة تبلغ أكثر من 75 ألف كيلومتر مربع تبدأ من أرياف حمص وحماة وحلب وإدلب، وصولاً إلى الحدود العراقية. وسابقاً، شن النظام والقوات الروسية مع المليشيات الإيرانية العديد من الحملات ضد «داعش» منذ خسارته السيطرة المركزية شرقي البلاد، لكنها لم تُثمر عن نتائج، حيث يعتمد التنظيم على العمليات الخاطفة والتحصن في الكهوف والمغاور التي خبرها جيداً في البادية، بالإضافة إلى قدرته على القيام بعمليات الرصد التي تمكنه من تتبع التعزيزات القادمة لمقاتلته واستهدافها بسهولة. ويشير عبد الله العبد الكريم، مدير شبكة «البادية 24» المختصة بمتابعة أخبار البادية السورية، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «النظام بدأ الحشد والتجهيز للحملة الحالية قبل نحو شهر، وكان التنظيم يدرك وتصل إليه الأخبار عن ذلك، لذلك انسحب من المناطق المكشوفة وغير المؤمنة إلى مناطق جبلية ووعرة». ويضيف العبد الكريم، لـ«العربي الجديد»، أن «داعش نشط قبل وخلال حملة النظام السوري ضد تنظيم داعش على زرع الكثير من الألغام في مناطق العمليات، وخاصة الطرق الترابية التي ستمر بها التعزيزات ووحدات المشاة». ويؤكد أن «مجمل خسائر قوات النظام والمليشيات حالياً ليست ناجمة عن هجمات، وإنما عن انفجار عبوات ناسفة وألغام بآليات قوات النظام ضمن المناطق التي تستهدفها الحملة».

> عبد الله العبد الكريم: النظام قد يلجأ لسحب تعزيزاته

ويلفت العبد الكريم إلى أن «التنظيم حالياً يحصر نطاق وجوده ضمن سلاسل جبلية ممتدة من شمال غرب مدينة السخنة مروراً بشمال غرب تدمر، وحتى منطقة الرصافة بريف الرقة، وهي مناطق وعرة يصعب الوصول إليها إلا من طرق برية، حيث عمل التنظيم على تفخيخ هذه الطرقات». ويشير إلى أن تنظيم داعش هو الذي بات يتحكم في سياق الحملة لا العكس، إذ يتبع استراتيجية لحصر النظام في أماكن محددة داخل البادية. ويتوقع أن يلجأ النظام، في ظل الخسائر، لسحب الكثير من تعزيزاته إلى مناطق أكثر أمناً في البادية. ويؤكد أن حملة النظام السوري ضد تنظيم داعش «فشلت فشلاً ذريعاً بالنسبة للنظام وحلفائه من المليشيات، نتيجة عدم القدرة على التقدم أكثر في البادية، بسبب الألغام التي زرعها التنظيم بشكل رئيسي».

عناصر من قوات النظام السوري بالبادية، 7 فبراير 2017 (Getty)

متابعة

«الوكالة الذرية»: إيران تزيد قدرتها النووية

زادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الضغوط على طهران، مع اتهامها إيران بتغذية اليورانيوم في مجموعات طرد مركزي متقدمة في نطنز وفوردو

أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أول من أمس الخميس، أن إيران تواصل زيادة قدرتها النووية، وذلك بعد أسبوع من تبنّي مجلس محافظي الوكالة قراراً ينتقد عدم تعاون طهران. وقالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في بيان، إنها أبلغت أعضاءها بأنّ طهران قالت لها إنها تقوم بتركيب مزيد من السلاسل في منشأت تخصيب اليورانيوم في نطنز وفوردو. وبحسب وكالة فرانس برس، فقد اعتبر مصدر دبلوماسي هذا التطور «معتدلاً». وكان الاقتراح الذي قدمته بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وعارضته الصين وروسيا في اجتماع مجلس الوكالة الذي يضم 35 دولة، الأول من نوعه منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. وجاء القرار الذي وصفته طهران بأنه «متسرع ومتهور»، وسط تزايد مخاوف القوى الغربية من سعي طهران لتطوير سلاح نووي، وهو ما تنفيه إيران. وعلى الرغم من طابعه الرمزي في هذه المرحلة، فإنّ قرار الوكالة يهدف إلى زيادة الضغط الدبلوماسي على إيران، مع إمكان إحالة القضية على مجلس الأمن الدولي. ودفعت قرارات مماثلة في الماضي طهران إلى الرد عبر تفكيك كاميرات المراقبة وغيرها من المعدات من منشآتها النووية وتكثيف أنشطتها لتخصيب اليورانيوم.

وقالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن مفتشيها تحققوا، يوم الاثنين الماضي، من أن إيران بدأت تغذية اليورانيوم في ثلاث مجموعات من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة من طراز «أر- 4» و«آي أر- 6» في منشأة التخصيب في نطنز. وحتى الآن، تخصب إيران اليورانيوم في سلاسل أجهزة الطرد المركزي تلك بنسبة نقاء تصل إلى اثنين بالمائة. وتخصب إيران اليورانيوم بالفعل بنسبة تصل إلى 60 في المائة، وهو ما يقارب نسبة التسعين في المائة اللازمة لصنع الأسلحة النووية. وتخطط إيران أيضاً، بحسب الوكالة الذرية، لتركيب 18 سلسلة من أجهزة الطرد المركزي من طراز «آي أر- 2 إم» في نطنز وثماني مجموعات من أجهزة الطرد المركزي من طراز «آي أر- 6» في موقع فوردو النووي. وكل فئة من فئات أجهزة الطرد المركزي هذه يمكنها تخصيب اليورانيوم بشكل أسرع من أجهزة الطرد المركزي الإيرانية من طراز «آي أر-1» والتي تظل ركيزة البرنامج الذري للبلاد.

ووفقاً للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن إيران هي الدولة الوحيدة التي لا تملك سلاحاً نووياً وتخصب اليورانيوم إلى مستوى مرتفع يبلغ 60%، وهو مستوى قريب من الدرجة المستخدمة في تصنيع الأسلحة، في حين تواصل تكديس مخزونات ضخمة منه. وقالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن طهران سرعت برنامجها النووي بشكل كبير ولديها الآن ما يكفي لصنع عدة قنابل ذرية. غير أن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يتضمن أي إشارة إلى أن إيران تخطط للذهاب إلى مستويات أعلى من التخصيب. وكانت طهران تراجعت تدريجياً عن الالتزامات التي تعهدت بها بموجب الاتفاق النووي المبرم مع القوى الكبرى في العام 2015، الذي انهار بعد انسحاب الولايات المتحدة منه أحادياً أبان عهد الرئيس السابق دونالد ترامب في العام 2018.

وتعليقاً على ما أعلنته الوكالة، شدّدت الولايات المتحدة على «وجوب أن تتعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من دون تأخير»، واصفة هذه التحركات بأنها «تصعيد نووي». وأعلنت وزارة الخارجية الأميركية، في بيان، أن واشنطن وحلفاءها مستعدون للمضي في زيادة الضغط على إيران إذا لم تتعاون طهران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة. وحذّرت الوزارة من أنّ واشنطن لن تتوانى عن «الردّ» على أيّ تصعيد من جانب إيران لبرنامجها النووي. واعتبرت أن التقرير يظهر أن إيران تهدف إلى مواصلة توسيع برنامجها النووي «بطرق ليس لها غرض سلمي يمكن تصديقه».

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

خلال معرض للعلوم النووية في اصفهان، 6 مايو 2024 (فاطمة بهرامي/الأناضول)

الغلاف

ولّدت حرب السودان بعد أكثر من عام على اندلاعها بين الجيش وقوات الدعم السريع، مليشيات عدة، ومجموعات مسلّحة باتت تتحكم في المناطق والشوارع وتقاتل إلى جانب أحد الطرفين

حرب السودان

مليشيات وكيانات شعبية تشارك في القتال

الخرطوم ـ **أيمن إبراهيم**

مع دخول الصراع العسكري بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع عامه الثاني، إثر اندلاع حرب السودان في 15 إبريل/نيسان 2023، يستمر كل طرف في حشد مجموعة مناصرين إلى جانبه، حتى توسعت العمليات العسكرية وطاولت آثارها الولايات الـ18، في وقت تشهد المواجهات بين الطرفين تعدداً في المحاور القتالية وسيطرة وتزايد نفوذ تشكيلات قتالية موالية لأحدهما على مناطق بعينها، وتحذيرات من تزايد سطوة أمراء الحرب والفتح القبلية والانسداد السياسي، في ظلّ فشل الجهود الدولية والإقليمية لإحياء المفاوضات وإنهاء القتال. وعقب نشوب الحرب بين الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع المنشقة عنه، ويقودها محمد حمدان دقلو (حميدتي) في 15 إبريل 2023، أعلن البرهان فتح باب التطوع و«الاستنفار» مع الجيش لقتال الدعم السريع، ووجّه ولاة الولايات بفتح معسكرات تدريب المتطوعين، وردّت «الدعم السريع» بالقول إن كلّ من يحمل السلاح سيكون هدفاً مشروعاً لقواتها، لكنها ظلّت في الوقت ذاته، تدعو من يشاء من سكان المناطق التي تسيطر عليها إلى التطوع لديها لتسليحهم، مبرّرة ذلك بأن الهدف هو أن يحمي هؤلاء مناطقهم.

وبحسب مراقبين، تسبب الاستقطاب الحاد بعد نشوب حرب السودان في إبريل 2023، بانقسام وسط المجتمعات، فأعلنت قبائل وتنظيمات أهلية في مناطق مختلفة من السودان دعمها للجيش، وناصرت أخرى «الدعم السريع»، وظهر ذلك في غرب ووسط وشرق السودان على وجه الخصوص، وانقسم أبناء هذه القبائل بين مؤيد ورافض لأحد الطرفين. وتقاتل إلى جانب قوات الجيش في حرب السودان اليوم، كيانات متعددة، من بينها القوة المشتركة لحركات الكفاح المسلح (حركات مسلّحة موقعة على سلام مع الحكومة)، ومجموعة «غاضبون بلا حدود» (تنظيم ثوري)، وكتيبة البراء بن مالك (تنظيم إسلامي محسوب على نظام الرئيس المخلوع عمر البشير)، والمقاومة الشعبية (مواطنون متطوعون)، وشباب من لجان المقاومة (تنظيمات ثورية)، ومجلس الصحوة الثوري (تنظيم أهلي).

وتمثل كتيبة البراء بن مالك، أبرز المجموعات المحسوبة على نظام البشير، والتي انضمت لتقاتل إلى جانب الجيش، وهناك مجموعة أخرى قليلة الظهور تحمل اسم «البنيان المرصوص» ويتكون عناصرها من عسكريين سابقين ومقاتلين كانوا مع الجيش في حربه ضد الحركة الشعبية في جنوب السودان، ولا تخفي هذه المجموعات عداءها للثورة والقوى السياسية غير الموالية للجيش. كما تبرز مجموعة «غاضبون بلا حدود» التي تأسست في عام 2020، وتضم عدداً من الشباب الفاعلين في التظاهرات ضد نظام البشير خلال الثورة، واشتهروا بعدائهم للعسكر، خصوصاً «الدعم السريع»، واشتباكاتهم المستمرة مع عناصر الشرطة، لكنهم بعد اندلاع الحرب أعلنوا انضمامهم للجيش، استجابة لدعوة «الاستنفار» لقتال «الدعم السريع».

تقول المجموعة في منشورات على صفحتها في موقع «فيسبوك»، إنها «تقاتل إلى جانب صغار الضباط والجنود، للدفاع عن الأهل والعرض ضد انتهاكات «الدعم»، وإن رأيها الناقد لقيادة الجيش لم يتغير. وفي سلاح المدرعات الذي يتوسط مدينة الخرطوم، ظهر شباب من لجان المقاومة (تنظيمات شعبية ثورية) ضمن صفوف الجيش، وقد كانوا خلال الثورة من قادة التظاهرات ضد نظام البشير ولديهم موقف من الجيش وتدخله في السياسة، لكنهم بعد حرب السودان شاركوا في صدّ الهجمات التي نفذتها قوات الدعم السريع على المدرعات.

وأعلنت لجان المقاومة في منطقة الشجرة، حيث مقرّ المدرعات عن مقتل عدد من المنضوين فيها خلال دفاعهم عن «أهلهم وبلادهم ضد مليشيا الدعم السريع»، بحسب ما نشرت في بيانات متعددة نعت فيها هؤلاء الشباب. وقد حمل مواطنون متطوعون يطلق عليهم (المستنفرون) السلاح خلال حرب السودان في عدد من المدن والقرى استجابة لدعوة قائد الجيش عبد الفتاح البرهان في يونيو/حزيران 2023، والتي أطلق خلالها نداء للشباب لحمل السلاح أو الانضمام إلى الجيش للدفاع عن بلادهم ضد ما قال إنها أطماع تهدد وجود السودان، وتشكلت بموجب ذلك مجموعات «المقاومة الشعبية»، وقد كتب الكثير من المواطنين على وسائل التواصل معلنين استجابتهم لحمل السلاح لحماية أهلهم من الانتهاكات التي تنفذها «الدعم السريع».

وأبرز المجموعات التي تساند الجيش هي القوة المشتركة لحركات الكفاح المسلّح، وهي تحالف من حركات مسلّحة وقعت على سلام مع الحكومة في أكتوبر/تشرين الأول 2020، ولهذه الحركات عداء سابق مع قوات الدعم السريع منذ أن كانت تقاتل المجموعات المسلحة لصالح الحكومة، وتكونت القوة المشتركة منتصف العام 2023 لتوفير الحماية للمدنيين وكانت تتخذ موقف الحياد، قبل أن تخرج عنه في إبريل الماضي بسبب ما اعتبرته تمادي «الدعم السريع» في الانتهاكات تجاه المواطنين. في المقابل، تقاتل إلى جانب «الدعم السريع» مجموعات من ما يطلق عليهم عرب الشتات، وهم مقاتلون أفارقة (مستوطنون وافدون من أفريقيا الوسطى والنيجر)، إلى جانب مقاتلين تابعين لمجموعات مسلحة من دولة تشاد، وقوات درع الوطن (مجموعة مسلحة سودانية)، ومواطنون مجندون، ومقاتلون من مليشيات قبلية عربية موالية لـ«الدعم السريع»، إضافة إلى الجبهة الثالثة «تمازج» (حركة مسلحة منشقة عن اتفاق سلام مع الحكومة). وكانت قوات «الدعم السريع» تضم الكثير من المقاتلين التشاديين في صفوفها باعتراف عناصر نشروا مقاطع على وسائل التواصل واستمر البعض من هؤلاء يقاتلون معها الآن في شمال الجيش، وقد رصدت «العربي الجديد» أكثر من مرة مقاتلين تشاديين في الخرطوم والجزيرة لا يجيدون العربية ويتحدثون بعامية سودانية ضعيفة وبلكنة تغلب عليها الفرنسية. وفي بداية حرب السودان ظهرت سيارات لقوات الدعم السريع منصوب عليها العلم التشادي قبل أن يختفي ذلك عقب جدل حولها على وسائل التواصل الاجتماعي. وكانت قوات «الدعم السريع» تضم الكثير من المقاتلين التشاديين في صفوفها باعتراف عناصر نشروا مقاطع على وسائل التواصل واستمر البعض من هؤلاء يقاتلون معها الآن في شمال الجيش، وقد رصدت «العربي الجديد» أكثر من مرة مقاتلين تشاديين في الخرطوم والجزيرة لا يجيدون العربية ويتحدثون بعامية سودانية ضعيفة وبلكنة تغلب عليها الفرنسية. وفي بداية حرب السودان ظهرت سيارات لقوات الدعم السريع منصوب عليها العلم التشادي قبل أن يختفي ذلك عقب جدل حولها على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي ديسمبر/كانون الأول 2022 ظهرت بصورة مفاجئة مجموعة مسلحة يقودها شخص يدعى أبو عاقلة كيكل، وهو ضابط سابق في الجيش، وكان عضواً في نظام الرئيس المخلوع عمر البشير، ونفذت مجموعته عرضاً عسكرياً في منطقة الجبار الغر «سهل البطانة» وسط السودان.

وقال كيكل حينها إن هدف قواته هو إعادة التوازن الاستراتيجي في البلاد، «بعدما ألحقت اتفاقية جوبا للسلام الموقّعة في 2020 (اتفاقية سلام بين الحكومة وحركات مسلحة في دارفور) «ظلماً بمناطق الوسط وشمال وشرق السودان، وانحازت لحركات دارفور». وقد أثارت هذه القوات الحيرة لأن الجيش لم يكترث لها ولم يعترض طريقها وهي تقوم بتجنيد المواطنين وتنظم العروض العسكرية، قبل أن تفاجئ الجميع، وتنضم في أغسطس/آب العام الماضي، إلى صفوف «الدعم السريع» في حربها مع الجيش «لنصرة الهامش ومحاربة فلول النظام السابق» كما قال قائدها. والى جانب «الدعم السريع»، تقف الجبهة الثالثة «تمازج» وهي إحدى الفصائل المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام في السودان بين الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة، وتقول إنها موجودة على الشريط الحدودي بين السودان وأفريقيا الوسطى وتشاد، حسب حديث قادتها، وقد انضمت في أغسطس 2023 للدعم السريع، متهمة عناصر النظام السابق باختطاف القوات المسلحة. كما استقطبت قوات الدعم السريع الكثير من المواطنين، أغلبهم شباب من أبناء المناطق التي تسيطر عليها خصوصاً في العاصمة الخرطوم، وقد رصدت «العربي الجديد» الكثير من هؤلاء في مناطق جنوب الحزام - جنوب الخرطوم - ومناطق دار السلام والكلاكلة في منطقة جبل أولياء جنوب العاصمة، وأحياء الحاج يوسف في مدينة الخرطوم بحري. كما أكد شهود عيان في الحاج يوسف لـ«العربي الجديد»، وجود مقاتلين في حرب السودان من جنوب السودان ضمن قوات الدعم السريع المنتشرة في المنطقة. وقد أعلن الجيش السوداني إلقاء القبض على مجموعة منهم في بيان يوم 6 إبريل الماضي في مدينة أم درمان، غربي العاصمة الخرطوم، وقال إنه تمّ تجنيدهم وخداعهم من قبل «الدعم السريع» بالوعود المالية.

وتحارب مع «الدعم السريع»، مجموعة السافنا المسلحة، التي وقّع قائدها علي رزق الله «السافنا» اتفاق سلام مع نظام البشير في العام 2013، منح بموجبه رتبة مقدم في الجيش، لكنه عاد وتمرد على السلطة، معلناً انضمامه لمجلس الصحوة الذي أسّسه الزعيم الأهلي موسى هلال، ثم اعتقلته قوات الدعم السريع في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، بشمال دارفور، وانضم إليها الآن بعد اندلاع الحرب. يقول أستاذ العلوم السياسية في الجامعات السودانية، صلاح الدومة، لـ«العربي الجديد»، إن أبرز الأسباب التي أدّت إلى ظهور هذه المجموعات بلا ريب، هي غياب حكومة مركزية قوية، وغياب العدالة. وتعليقاً على تناقض أفكار مجموعات تقاتل إلى جانب واحد ضمن الجيش أو «الدعم السريع»، يوضح أستاذ العلوم السياسية أن الائتلاف أو الانحياز رغم التناقض في المواقف والتوجهات، هو شيء يسمى في العلوم السياسية: مصالح الصراع، وفي ظل استمرار الظروف التي أوجدت هذه الكيانات وهذا النوع من المصالح، تتحول هذه الكيانات «في ما بينها من أصدقاء اليوم إلى أعداء في الغد، كما أن أعداء الأمس يتحولون إلى أصدقاء اليوم وهكذا». وحول مستقبل هذه المجموعات وتأثيرها، يضيف الدومة أن «تجارب تاريخية سابقة تفيد بأنه غالباً تظهر حكومة أو شخصية قوية تقوم بتوحيد هذه الكيانات، في دولة واحدة قوية. والأمثلة كثيرة».

من جهته، يشير القيادي في الحزب الشيوعي السوداني، صديق التوم، لـ«العربي الجديد»، إلى أنه من المهم جداً فهم الحرب في السودان في سياقها الكلّي على أنها حرب ضد الشعب السوداني ودولته وثورته وتمرده على النظام العالمي، ومحاولته إفشال مخططات «الهبوط الناعم» (تسوية سياسية بلا محاسبة). واعتبر أن هذه الحرب تهدف بشكل أساسي إلى قطع الطريق أمام تطور الثورة السودانية ووصول قواها إلى الحكم، حتى لو اقتضى الأمر تفكيك الدولة ودكّ المجتمع للقضاء على الثورة.

ويلفت التوم إلى أنه في هذه الحرب تخدم المكونات العسكرية مصالح أجنبية متناقضة ومتصارعة بالوكالة، حيث تستعيض المصالح الدولية عن الاجتياح الأجنبي المباشر بتغذية الانقسامات المحلية، «وتجد ضالتها في المليشيات المحلية وأصحاب الغبائن والمظالم التاريخية لتعزيز الاستقطاب، وهذا الاستقطاب، بحسب رأيه، يحدث بشكل طبيعي وفقاً للمصالح والمرارات لبعض المكونات المحلية ومحاولاتها للاستفادة من غياب جهاز الدولة لتوظيف العنف لبسط السيطرة». ويتابع القيادي الشيوعي أن الشعب السوداني حصيف ومستنير جداً، لذلك ينزح إلى أماكن سيطرة وزارة الدفاع والقوات النظامية بوصفها جهازاً مملوكاً له، رغم سيطرة الكيزان (عناصر نظام البشير) على قيادتها، على حدّ وصفه.

ويرى أن «فشل وزارة الصحة أو وزارة التربية والتعليم لا يعني استبدالها بالقطاع الخاص، ولا بمليشيات مثل دقلو أو جلحة أو السافنا وغيرهم من المرتزقة. لقد أثبتت الممارسات في الحرب أن المليشيات هي من أخرجت السكان المحليين من مناطقهم وارتكبت التعديات والجرائم والانتهاكات بشكل لا يقارن مع مؤسسة الجيش المختطفة. يتمحور الإصلاح الرئيسي في إخراج الجيش من السياسة والاقتصاد». وبحسب التوم، يفسّر هذا الأمر انحياز العديد من مكونات الثورة والثوريين إلى الجيش، ناهيك عن ردّ الفعل التلقائي للمجتمعات واستجابتها للتحشيد والاستنفار نتيجة لتفشي الانتهاكات، وجرائم الحرب بواسطة «الدعم السريع».

عناصر من قوات المقاومة المسلحة في الفاشر، 16 يناير الماضي (إبراهيم حميد/فرانس برس)

> حمل مواطنون السلاح لحماية أهلهم من انتهاكات «الدعم»
>
> صديق التوم: فشل مؤسسات الدولة لا يعني استبدالها

تحسّب لموسم الأمطار

حذّر برنامج الأغذية العالمي من أن موسم الأمطار في دارفور وكردفان قد يجعل الطرق غير صالح لمرور الغذاء. وقال البرنامج على حسابه بمنصة إكس (تويتر سابقاً)، أول من أمس الخميس، أن «هذا الأسبوع، وللمرة الثالثة خلال الأشهرين الماضيين، عبرت قوافلنا من مدينة طينة في تشاد إلى دارفور محملة بما يكفي من الغذاء لـ160 ألف شخص». وأضاف: «موسم الأمطار قد يجعل الطرق غير صالحة للمرور، وبالتالي نعمل بسرعة لتوفير الغذاء مسبقاً».

9 ملايين نازح ولاجئ

أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن الصراعات المستمرة في السودان أسهمت في زيادة أرقام النزوح كثيراً خلال عام 2024 لتبلغ 120 مليوناً على مستوى العالم حتى مايو/أيار 2024. وأوضحت في تقرير أول من أمس أن أكثر من 7,1 ملايين سوداني نزحوا داخل البلاد منذ إبريل/نيسان 2023، وأن 1,9 مليون سوداني هاجروا إلى دول مجاورة من جراء الحرب المستمرة للعام الثاني على التوالي بين الجيش وقوات الدعم السريع.

مجزرة لقوات الدعم السريع في سنار

ارتكبت قوات الدعم السريع مجزرة جديدة في ولاية سنار جنوبي البلاد، فيما تتواصل المعارك الضارية بين «الدعم السريع» وقوات الجيش في مدينة الفاشر، غربي البلاد، والتي ادت بحسب بيان الجيش إلى مقتل القيادي الكبير في «الدعم» علي يعقوب.

وقال شهود عيان في ولاية سنار السودانية، لـ«العربي الجديد»، إن عشرات المدنيين، بينهم أطفال، قتلوا وأصيبوا على يد قوات الدعم السريع في قرية الشيخ السماني في ولاية سنار. ووقعت المجزرة مساء أول من أمس الخميس، حين هاجمت مجموعة من «الدعم» القرية وأطلقت النار من الأسلحة الثقيلة والخفيفة على الأهالي ونهبت المنازل، فيما غادرت مئات الأسر القرية ونزحت إلى مناطق قريبة. ونشر ناشطون على موقع فيسبوك مقاطع فيديو تظهر جثثاً في ردهات مستشفى. وأصدر حزب المؤتمر في ولاية سنار بياناً، أمس الجمعة، أعلن فيه أن «قوات الدعم استهدفت منطقة الشيخ السماني بمحلية شرق سنار بالمدفعية والمسيّرات، ما أسفر عن سقوط 20 قتيلاً من المدنيين، والعشرات من المصابين بجروح متفاوتة، ونزوح الآلاف من أهالي المنطقة». ولم يصدر الجيش السوداني ولا «الدعم السريع» بيانات حول المجزرة، فيما أعلن حاكم إقليم دارفور مني أركو ميناوي، عبر حسابه على منصة إكس، أن «قوات الدعم السريع استخدمت في الهجوم المسيّرات والمدفعية، وأن هناك ضحايا من الأطفال والأمهات». متسائلاً: «من يزود تلك المليشيات بالأسلحة والمعدات المتطورة؟ ألا يحق للعالم أن يدين الدولة الداعمة» لقوات الدعم السريع.

وفي مدينة الفاشر غربي البلاد، تستمر المعارك العنيفة بين الجيش والحركات المتحالفة من جهة، وقوات الدعم السريع من جهة أخرى. وأعلن الجيش، في بيان، أن ما سماها مليشيا آل دقلو، في إشارة إلى قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو، «الإرهابية، جددت صباح اليوم (أمس الجمعة) الهجوم على مدينة الفاشر في تحدٍ جديد لأحدث دعوة وقرار من مجلس الأمن الداعي لوقف الهجوم وحصار الفاشر». وأوضح أن «القوات المسلحة والقوة المشتركة أحبطت الهجوم وكبدتهم خسائر كبيرة تمثلت في مئات القتلى والجرحى من ضمنهم قائدهم علي يعقوب الذي لقي مصرعه في محاولة الهجوم الفاشلة». ويعتبر يعقوب واحداً من أبرز القادة الميدانيين لقوات الدعم السريع، ويقود قطاع ولاية وسط دارفور، ونُقل أخيراً لقيادة العمليات العسكرية في مدينة الفاشر. وكانت الخزانة الأميركية وضعت، أخيراً، يعقوب على لائحتها السوداء بتهمة ارتكاب القوات التي يقودها انتهاكات واسعة في إقليم دارفور.

وكان مجلس الأمن تبنى، أول من أمس الخميس، القرار رقم 2736، الذي طالب قوات الدعم السريع بوقف حصار الفاشر، ودعا إلى الوقف الفوري للقتال والأعمال العدائية في البلد. وصاغت المملكة المتحدة القرار، وحصل على تأييد 14 دولة وامتناع روسيا عن التصويت. وطالب القرار «قوات الدعم السريع بوقف حصار الفاشر، والوقف الفوري للقتال والتصعيد في الفاشر والمنطقة المحيطة»، ودعا «إلى أنسحاب جميع المقاتلين الذين يهددون سلامة وأمن المدنيين». كما طالب «جميع أطراف النزاع بضمان حماية المدنيين، والسماح للمدنيين الراغبين في الانتقال داخل الفاشر وخارجها إلى مناطق أكثر أمناً بالقيام بذلك». كذلك طلب الأمين العام للأمم المتحدة «بالتشاور مع السلطات السودانية وأصحاب المصلحة الإقليميين، تقديم المزيد من التوصيات لحماية المدنيين في السودان، بناءً على آليات الوساطة والمساعي الحميدة الحالية». كذلك دعا «جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن التدخل الخارجي الذي يسعى لإثارة الصراع وعدم الاستقرار، وأن تدعم بدلاً من ذلك الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم». وتعليقاً على قرار مجلس الأمن، كتب ميناوي، في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي، أن «القرار يبدو في ظاهره التعاطف مع الفاشر، إلا أنه لا يعبر عن حقيقة ممارسة الدعم السريع الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، واستهدافه مواقع مدنية على رأسها المستشفيات». وبيّن أن «الدعم السريع تستخدم أسلحة متطورة تتسبب بأكبر خسائر بشرية». من جانبها، جددت وزارة الخارجية السودانية، في بيان أمس الجمعة، تمسكها بإعلان جدة والتزامها بالقانون الدولي الإنساني وكل ما يضمن حماية المدنيين. وأكدت أن «القوات المسلحة تضطلع بمهامها الدستورية في الدفاع عن البلاد وشعبها وتلتزم التزاماً تاماً بقواعد الاشتباك المعروفة دولياً، المستمدة من القانون الدولي».

> حثت مجموعة السبع الجهات الخارجية للتوقف عن تأجيج الصراع

سودانيون خلال فرارهم من ولاية الجزيرة إلى الفاشر الأثنين الماضي (فرانس برس)

بموازاة ذلك، حث زعماء مجموعة السبع، أمس الجمعة، الجهات الخارجية على التوقف عن تأجيج الصراع في السودان الذي «يدهور باستمرار مع تزايد أعداد الضحايا المدنيين». وقالوا: «نحث الأطراف الخارجية على التوقف عن تأجيج الصراع، وتشجع جميع الجهات الفاعلة السودانية على الانخراط في حوار وطني يشمل المجتمع المدني السوداني برمته ويهدف إلى إعادة بناء المؤسسات المدنية والمفوضة لتحقيق التطلعات الديمقراطية للشعب السوداني».

من جهته، كتب المستشار الدبلوماسي الرئاسي في الإمارات أنور قرقاش، على منصة إكس، أمس الجمعة، إن «موقف الإمارات من الأحداث في السودان واضح ومؤمن بالحلول السياسية، ولا يحتمل التشويه أو الجهل بالحقائق، فلا بديل عن وقف فوري لإطلاق النار بين الأطراف المتحاربة والشروع بمسار استعادة الحكم المدني الدستوري. وسنبقى داعمين للسودان وشعبه انطلاقاً من أخوتنا الراسخة ومسؤوليتنا الإنسانية».

في هذه الأثناء، استبعد المحلل السياسي آدم مهدي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، «استجابة الدعم السريع لقرار مجلس الأمن بإيقاف حصار الفاشر، إلا في سياق اتفاق يحظى بموجبه بضمان خروج الجيش والحركات التي تقف إلى جانبه من المدينة». وأوضح أن «الدعم يرى أنه في طريقه إلى حسم المعركة قريباً وبالتالي يكون قد انتهى من مسألة الفاشر من جهة، ومن جهة أخرى يرى أن القرار أتى لإنقاذ الجيش وحلفائه، وليس فيه نصوص تطالب الأطراف الأخرى أو تلزمها بشيء». واعتبر أن «القرار الأممي جاء متأخراً ولم يراع الحلول السياسية المطلوبة، ولا الأوضاع الإنسانية التي كان يمكن تجنبها بموت مئات المدنيين وفرار الغالبية العظمى من سكان المدينة ومن مخيمات النازحين.

أوكرانيا ترفض شروط بوتين عشية مؤتمر سويسرا

كرر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس الجمعة، الحديث عن «خريطة طريق» للسلام الأوكراني، وصفتها كييف سريعاً بأنها منافية للمنطق

عشية مؤتمر السلام حول أوكرانيا، الذي يعقد في سويسرا، وتنظمّه كييف وحلفاؤها، اليوم السبت وغداً الأحد، تشتتّت طرفا الحرب، روسيا وأوكرانيا، بمواقفهما المتباعدة من السلام. وفيما تعهد الرئيس الأميركي جو بايدن ومعه باقي المجتمعين في قمة دول السبع الكبرى بدعم أوكرانيا «مهما لزم الأمر»، حذّر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي وضع شروطه للسلام، من الوصول بين القوى المتصارعة إلى نقطة الاعادة. وتعهدّ قادة مجموعة السبع (الولايات المتحدة وفرنسا وكندا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا واليابان)، أمس الجمعة، في اليوم الثاني من اجتماعهم في منطقة بوليا بجنوب إيطاليا، بتوفير الدعم لأوكرانيا «طالما لزم الأمر». وجاء ذلك وفق مشروع البيان الختامي للقمة، التي اتفقوا خلالها على قرض جديد لكييف بقيمة 50 مليار دولار. وجاء في مسودة بيان القمة بحسب وكالة فرانس برس: «نؤكد متضامنين لدعم أوكرانيا في حربها من أجل الحرية وإعادة بنائها طالما لزم الأمر». هذه الخطة للحرب وإعادة الإعمار المفترضة، والتي قد تكون الأضخم في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، رافقها، أمس أيضاً، اتفاق الرئيس الأميركي جو بايدن ورئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني على «الإبقاء على سيادة أوكرانية» في منطقتي خيرسون وزابوريجيا الجنوبيتين «شرط الذين يدعمون آلة الحرب الروسية»، بحسب بيان صدر عن اجتماع لهما على هامش القمة. ورحب بايدن وميلوني باتفاق زعماء مجموعة السبع على تقديم قرض الـ50 مليار دولار لأوكرانيا باستخدام عائدات الأصول الروسية المجمدة.

وفي موسكو، جدّد الكرملين شروطه للسلام على لسان الرئيس بوتين، الذي حذّر أمس من الاقتراب من نقطة «اللاعودة» في العلاقات مع الغرب. ورأى الرئيس الروسي أن «أنانية» الغرب دفعت العالم إلى الاقتراب من نقطة اللاعودة، مضيفاً خلال لقائه كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الروسية أن «أنانية الدول الغربية وغرورها أديا إلى الوضع الحالي الخطر للغاية للأمور». كما وصف دعوات السياسيين الغربيين لإلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا التي تملك أكبر ترسانة من الأسلحة النووية بأنها «مغامرة»، مضيفاً: «إما لا يدركون نطاق التهديد، وإما يتحكم فيهم إيمانهم بإفلاتهم من العقاب وتميزهم». وحذّر بوتين من أن «كلا الاحتمالين قد ينقلب مأساة»، محملاً واشنطن المسؤولية عن «نسف الاستقرار الاستراتيجي». كما توعد بالرد على أي محاولات غربية لمصادرة الأصول الروسية، واصفاً إياها بأنها سرقة «لن تمر مرور الكرام».

وعلى صعيد الغزو الروسي لأوكرانيا، حدّد الرئيس الروسي، أمس، انسحاب القوات الأوكرانية من مقاطعات دونيتسك ولوغانسك وزابوروجيا وخيرسون التي ضمتها روسيا بشكل أحادي الجانب عام 2022، شرطاً أساسياً لوقف إطلاق النار وبدء المفاوضات. وقال بوتين: «بمجرد إعلان كييف عن استعدادها لمثل هذا الحل وبدئها سحب القوات من هذه الأقاليم والإعلان رسمياً عن العزوف عن الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (ناتو)، سنصدر من جانبنا فوراً أمراً بوقف إطلاق النار وبدء المفاوضات». وقال إنه لا يستبعد «الإبقاء على سيادة أوكرانية» في منطقتي خيرسون وزابوريجيا الجنوبيتين «شرط أن يكون لروسيا رابط برّي قوي مع شبه جزيرة القرم». وأوضح أن اقتراحه يهدف إلى «حل نهائي» للصراع في أوكرانيا وليس «تجميده»، ولطالما قال مطلقون عسكريون إن أحد أهداف روسيا الرئيسية في هجومها ربما كان إقامة «جسر جوي» بين روسيا والقرم، على امتداد الساحل الجنوبي لأوكرانيا.

وتشمل الشروط الأوسع للسلام التي ذكرها الرئيس الروسي وضع أوكرانيا غير النووي، والقيود على قوتها العسكرية، وحماية مصالح السكان الناطقين بالروسية في البلاد. وقال إن كل هذه الأمور يجب أن تصبح جزءاً من «الاتفاقيات الدولية الأساسية»، ويجب رفع جميع العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، مضيفاً: «إننا نحث على طيّ هذه الصفحة المأساوية من التاريخ والبدء في استعادة الوحدة بين روسيا وأوكرانيا وأوروبا بشكل عام، خطوة بخطوة». وتمثل تصريحات بوتين مناسبة نادرة طرح فيها بوضوح شروطه لإنهاء الحرب في أوكرانيا، لكنها لم تتضمن أي مطالب جديدة، إذ لطالما أكد الكرملين من قبل أن كييف يجب أن تعترف بمكاسبها في حلف شمال الأطلسي.

> تعهدت قمة السبع بتوفير الدعم لأوكرانيا طالما لزم الأمر

وسريعاً، ردّت كييف على تصريحات بوتين، إذ اعتبر مستشار الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، ميخايلو بودوليك، أن شروط بوتين «منافية للمنطق». وكتب بودوليك عبر وسائل التواصل الاجتماعي: «إنها مهزلة بالكامل. لذا مرة أخرى يجب التخلي عن هذه الأوهام والتوقف عن التعامل مع اقتراحات روسيا بجدية، لأنها منافية للمنطق». كما اعتبر وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، أمس الجمعة، من بروكسل، أنّ بوتين لا يمكنه أن «يملي» شروط السلام. وقال أمام الصحافة بعد اجتماع لوزراء دفاع حلف شمال الأطلسي إنّ بوتين ليس «في وضع يسمح له بأن يملي على أوكرانيا ما يجب عليها فعله لتحقيق السلام... هذا بالضبط نوع السلوك الذي لا نريد رؤيته».

أما زيلينسكي، فأكد، أمس، أن الاتفاق الأمني الثنائي الذي أبرمته بلاده مع الولايات المتحدة أول من أمس الخميس، على هامش قمة مجموعة السبع، يمهّد الطريق أمام انضمام أوكرانيا إلى الناتو. وقال زيلينسكي إن الاتفاق «ينصّ على أن الولايات المتحدة تدعم انضمام أوكرانيا المستقبلي إلى حلف شمال الأطلسي وتعترف بأن اتفاقنا الأمني يمهّد الطريق أمام انضمام أوكرانيا إلى الناتو». ويتعهد الاتفاق بتعزيز الجيش الأوكراني والتعاون في مجال التدريب والعمل لتقوية صناعة الأسلحة الأوكرانية المحلية.

في غضون ذلك، قال مصدر دبلوماسي تركي، أمس، لوكالة رويترز، إن وزير الخارجية هاكان فيدان سيبلغ مؤتمر سويسرا المخصص لمناقشة سبل إنهاء حرب أوكرانيا بأن حضور كل من كييف وموسكو سيحقق نتائج أفضل. ولم تدعُ روسيا لحضور القمة. كما ذكر المصدر أن فيدان سيكرر أيضاً دعوة تركيا إلى إجراء محادثات سلام بين أوكرانيا وروسيا للتوصل إلى نهاية للحرب.

ميدانياً، تبادلت روسيا وأوكرانيا، أمس، الإعلان عن إسقاط مسيّرات، حيث أفادت وزارة الدفاع الروسية بإسقاط 87 مسيّرة أوكرانية استهدفت 70 منها منطقة روستوف، جنوب غربي البلاد، التي تضم مقر عملياتها العسكرية ضد كييف، من جهته، أعلن الجيش الأوكراني تمكنه من إسقاط سبعة صواريخ من أصل 14 أطلقتها روسيا في هجوم ليل الخميس - الجمعة، كما تمكن من إسقاط 17 طائرة مسيّرة استخدمتها موسكو في الهجوم.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس، الأناضول)

بوتين في مقر الخارجية بموسكو أمس (أناتالي كولبيسنيكوفا/فرانس برس)

تشي الانتخابات التشريعية المبكرة في فرنسا المقرّرة أواخر الشهر الحالي بأن ثلاث كتل ستتشكل في البرلمان، أضعفها كتلة الرئيس إيمانويل ماكرون، علماً أن الاستحقاق هو الأخطر لأنه قد يقود اليمين المتطرف إلى رئاسة الحكومة

أخطر استحقاقات الجمهورية الخامسة

خريطة التحالفات عشية انتخابات فرنسا

باريس ـ **أرليت خوري**

تتردد في فرنسا هذه الأيام عبارة أن انتخابات 30 يونيو/ حزيران الحالي و7 يوليو/ تموز المقبل التشريعية ستكون الأخطر في تاريخ الجمهورية الخامسة 1958. فبعد مضي يومين فقط على دعوة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى انتخابات برلمانية مبكرة في مسعى لتدارك الاختراق البارز الذي حققه «التجمع الوطني» اليميني المتطرف في الانتخابات الأوروبية، انفرط عقد حزب «الجمهوريين» اليميني الذي كان ديغولياً جمهورياً، وتحالف اليسار في جبهة واحدة، ووجد حزب الرئيس، النهضة، نفسه مهدّداً بأن يصبح أضعف قوة سياسية في البرلمان المقبل، خلف كتلة اليسار وخلف المتصدر في نيّات تصويت انتخابات فرنسا، أي اليمين المتطرف، ومعه أطراف عديدة ممن كانت يمينية جمهورية ديغولية «معتدلة». هكذا، تقف فرنسا على أعتاب ما قد يكون أول تعايش في تاريخها بين رئيس يميني وسطي ورئيس حكومة يميني متطرف سيكون جوردان باردييلا في حال عيّنه ماكرون رئيساً للوزراء بعد انتخابات فرنسا التي تعطي حزب التجمع الوطني (يرأسه باردييلا حالياً بعد مارين لوبان) نيّات تصويت تتجاوز الثلاثين في المائة.

حزب الجمهوريين حكم فرنسا على مدى عقود متتالية، لكن قاعدته بدأت تتقلص في عهد الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي الذي تولى الرئاسة بين عامي 2007 و2012، ومن ثم استمرت شعبيته في التراجع، بحيث بات من أحزاب الأقلية عقب فوز ماكرون بأولى ولايتيه الرئاسيتين عام 2022. عانى «الجمهوريون» على مدى السنوات الماضية من العديد من النزاعات الشخصية بين أقطابهم، وبين تيارات داخلية في طليعتها التيار المتمسك بقيم اليمين الديغولي والتيار الليبرالي الذي يُجاهر بطروحات متطابقة لطروحات اليمين المتطرف على أصعدة عدة اقتصادية واجتماعية، ومنها خصوصاً الهجرة والتعامل مع الإسلام في فرنسا. وعقب منافسة داخلية مريرة، تمكن «الجمهوريون» من إضفاء قدر من الثبات على صفوفهم، ومن اختيار رئيس لهم في عام 2022، هو إريك سيوتيه الذي كان من المفترض أن يشكل نقطة تقاطع بين حساسيات الحزب الداخلية، لكنه كان في الواقع أحد أبرز رموز اليمين المتشدد الذي يشبه في كثير من طروحاته اليمين المتطرف. وجد سيوتيه في تقدم اليمين المتطرف في الانتخابات الأوروبية وفوزه بحوالي 33 في المائة من الأصوات متقدماً على سائر القوى السياسية فرصة لتجاوز التهميش وبادر تلقائياً ودون الإقدام على أي مشاورات حزبية، إلى الإعلان

باردييلا ولوبان في باريس، 9 يونيو الحالي (جوليان دي روزا/فرانس برس)

أعلنت ماريون ماريشال انفصالها عن حزب الاسترداد

عن تحالف حزبه مع التجمع الوطني في إطار الانتخابات المبكرة. أعاد سيوتيه بموقفه هذا مجدداً تفجير الصراع بين تياره وتيار الديغوليين الذين يعارضون تذويب هويتهم وإلحاقها تحديداً باليمين المتطرف الذي شكّلت محاربته سيرة الرئيس الراحل شارل ديغول وكان الرئيس الراحل جاك شيراك أيضاً يصفه بأنه «سمّ يثير الانقسام والدمار»، وفضّل خسارة انتخابات فرنسا المبكرة التي دعا إليها عام 1997 على التحالف مع اليمين المتطرف. بدا من الطبيعي أن يثير هذا القرار حفيظة الديغوليين الذين عملوا على إقصاء سيوتيه من رئاسة الحزب الذي كان أحرز نتيجة هزيلة بلغت 7,3 في المائة بالانتخابات الأوروبية يوم الأحد الماضي، وبات الآن مهشماً ومبعثر الصفوف. وفيما تتوالى فصول هذا الخلاف، إذ قرّر سيوتيه الاحتكام إلى القضاء، معتبراً أن إقصاءه من منصبه مخالف للقواعد الحزبية الشرعية، اتجهت الأنظار نحو حزب الاسترداد اليميني المتطرف (حزب إريك زيمور) الذي لا يبدو أوفر حظاً من حزب «الجمهوريين». ويجسد هذا الحزب أقصى التطرف اليميني ويتزعمه زيمور، وقادت حملته الانتخابية الأوروبية ماريون ماريشال، وهي حفيدة جان ماري لوبان، مؤسس حزب «الجبهة الوطنية» الذي أصبح اسمه لاحقاً «التجمع الوطني». وماريون هي ابنة شقيقة مارين لوبان. وكان زيمور أعلن عقب الانتخابات الأوروبية عن عزمه التحالف مع «التجمع الوطني» لخوض انتخابات فرنسا التشريعية المبكرة. وأعقب هذا الإعلان، الذي بدا منطقياً نظراً لتطابق العديد من طروحاتهما، اتصالات بين الجانبين خالفت نتيجتها ما كان متوقعاً، إذ أعلنت ماريشال في ختامها أن التحالف بدا متعذراً بين الطرفين.

لكن الأمور لم تقف عند هذا الحد، إذ فجّرت ماريشال في اليوم التالي مفاجأة تمثلت بإعلان انفصالها عن حزب الاسترداد وتأييدها لـ«التجمع الوطني» ما حمل زيمور المعروف بفظاظته على اتهامها بالخيانة وبتغليب الروابط العائلية على المواقف السياسية، وانفرط بذلك عقد هذا الحزب الناشئ الذي حاز على 5,4 من الأصوات في الانتخابات الأوروبية.

على الطرف الآخر، وفي إطار مفاوضات عسيرة، تمكّن اليسار الاشتراكي بقيادة رافاييل غلوكسمان وحزب «فرنسا غير الخاضعة» بقيادة جان لوك ميلانشون، من الاتفاق على التحالف وخوض انتخابات فرنسا يدا بيد، في إطار ما أطلق عليه اسم «الجبهة الشعبية». وأسفرت المفاوضات التي تواصلت على مدى أربعة أيام عن اتفاق على توزيع المقاعد بين مكونات الطرفين، وجاء هذا التوزيع على الشكل التالي: 175 مقعداً للاشتراكيين و50 مقعداً للحزب الشيوعي و229 مقعداً «لفرنسا غير الخاضعة» و92 للخضر، ليشارك اليسار موحداً في 546 دائرة انتخابية من أصل 577، علماً أن قانون انتخابات فرنسا أكثري يقوم على قاعدة الدائرة الفردية. كما تمّ التوافق على برنامج مشترك للحملة الانتخابية لـ«الجبهة الشعبية» اليسارية يتألف من 140 بنداً تتعلق بالمواضيع الداخلية والخارجية. لكن صياغة هذا البرنامج لم تكن بالعملية السهلة، ولا تزيل الألغام التي يمكن أن تؤدي إلى انهيار هذا التحالف، وفي مقدمتها الاتفاق على اسم رئيس الحكومة في حال فوز «الجبهة الشعبية» اليسارية في الانتخابات، وهو ما يوحي به تصريح غلوكسمان الذي اعتبر أن «وحدة اليسار ضرورية» وأنها السبيل الوحيد لقطع الطريق أمام فوز اليمين المتطرف، لكنه لفت إلى أن ميلانشون لن يكون رئيس الحكومة المقبل وأن المطلوب لهذا المنصب «شخصية توافقية» وتحظى بالإجماع.

والمعروف أن القوى اليسارية كانت قد اتحدت في أعقاب الانتخابات التشريعية في عام 2022، في إطار ما أطلق عليه اسم «التحالف الجديد الشعبي والاجتماعي» NUPES بهدف تشكيل كتلة برلمانية فاعلة، لكنه سرعان ما انهار تحت وطأة التباين في المواقف بين اليسار الاشتراكي واليسار الراديكالي (فرنسا الأبية). وبالتالي لو تم التسليم بأن الجبهة الجديدة ستصمد إلى حين انتخابات فرنسا المبكرة في 30 يونيو و7 يوليو، فليس هناك ما يضمن استمرارها لاحقاً.

مصير حزب النهضة

يبدو السؤال الذي تصعب الإجابة عنه، هو ما سيؤول إليه مصير حزب النهضة الحاكم، عقب الانتخابات التي أربكت أعضاء الحزب مثلما أربكت المسؤولين عنه، إذ إن العديد منهم يشكّكون في جدوى الرهان الذي أقدم عليه الرئيس إيمانويل ماكرون. وبنظر كثيرين فإنه من غير الكافي الاحتكام إلى «ذكاء الفرنسيين» للحؤول «دون حصول الأسوأ» (أي فوز اليمين المتطرف)، وفقاً لما أكده ماكرون خلال مؤتمره الصحافي قبل أيام.

تقرير

جيران بكين قلقون من قوانينها البحرية

في ظلّ مخاوف جيران الصين من قواعدها التوجيهية في بحر الصيني الجنوبي، ما يسمح لها باحتجاز سفن أجنبية و«متسللين»، يستبعد مراقبون أن تبادر بكين بالاستفزاز

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

من المقرر أن تدخل، اليوم السبت، المبادئ التوجيهية الجديدة لخفر السواحل الصيني حيز التنفيذ في بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي يثير مخاوف الدول التي تتنازع مع الصين السيادة على البحر، فيما تتصاعد التوترات البحرية، خصوصاً بين مانيلا وبكين. وكانت مانيلا قد تعرضت خلال السنوات الأخيرة لضغوط متزايدة من بكين بشأن جزر سبراتلي المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، وذلك في ظل مطالبة الأخيرة بحقوق واسعة النطاق في المنطقة المتمتعة بمساحات صيد غنية، فضلاً عن اعتبارها طريقاً ملاحياً دولياً رئيسياً. وبالإضافة إلى الفيليبين، هناك أيضاً فيتنام وماليزيا وتايوان وبروناي ولكل من هذه الدول مطالب متداخلة بعضها مع بعض في المنطقة. وكانت الصين قد رفضت الاعتراف بحكم التحكيم الدولي لعام 2016 الذي رفض مطالباتها التوسعية في المنطقة.

وتمنح «إجراءات إنفاذ القانون الإدارية»، والتي تم إقرارها الشهر الماضي، صلاحيات واسعة لخفر السواحل الصيني، بما في ذلك سلطة احتجاز السفن الأجنبية المشتبه في دخولها المياه الإقليمية الصينية بشكل غير قانوني، واحتجاز «المتسللين المشتبه بهم» من دون محاكمة لمدة تتراوح بين 30 إلى 60 يوماً. ووصف الرئيس الفيليبيني فرديناند ماركوس الابن، الشهر الماضي، القواعد الجديدة بأنها مثيرة للقلق و«تصعيد للوضع»، بعد الاشتباكات المتكررة بين السفن الفيليبينية وخفر السواحل الصيني منذ العام الماضي، فيما اعتبرت القيادة الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، أخيراً، أن تلك القواعد لديها القدرة على «تصعيد التوترات الإقليمية، والتعدي على الحقوق السيادية للدولة الساحلية، وإعاقة الحريات في أعالي البحار».

ويرى مراقبون أن المضي قدماً في التنفيذ الصارم للمبادئ التوجيهية التي قد تؤدي إلى احتجاز واعتقال صيادي الأسماك في جنوب شرق آسيا داخل مناطقهم الاقتصادية، من المرجح أن يعمل ضد مصالح بكين، إذ إن الفيليبين يمكن أن تتبع استراتيجيتها الشفافة في نشر أخبار حوادث الاعتقالات. كذلك يمكن لمانيلا تقديم طعون قانونية ضد بكين، فيما قد تدفع مثل تلك الاعتقالات دول جنوب شرق آسيا الأخرى إلى الاتحاد معاً في مواجهة الإجراءات الصينية.

ووفق المادة 11 من المبادئ التوجيهية، فإن لخفر السواحل الصيني السلطة القضائية على القضايا الإدارية في المياه الخاضعة للولاية القضائية للصين. ويعتبر خبراء أن التنفيذ النشط لقواعد خفر السواحل الجديدة، وفقاً لهذه المادة، يمكن أن يصبح وسيلة لجلب المزيد من القوات الصينية إلى المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي. كذلك فإن التطبيق المتكرر لهذه الأنشطة قد يؤدي مع مرور الوقت إلى تضخيم التهديد الذي تشكله هذه القوات، ما سيضر بالمصالح الصينية.

وتوقع المحللان جينغ جي خوين، وهو أستاذ مساعد في جامعة شنغهاي، وكولين كوه، وهو أستاذ الدراسات الدولية في جامعة نانيانغ، في حديث لصحيفة جنوب الصين، أول من أمس الخميس، أن تظهر بكين بعض ضبط النفس في التنفيذ النشط للمبادئ التوجيهية. وبالنظر إلى مدى توتر الوضع في بحر الصين الجنوبي ومدى احتمال تصعيده للغاية، يقول المحللان إنه على الرغم من تمكن بكين من تطبيق القوانين المحلية في المناطق المتنازع عليها، إلا أن «تنفيذ ذلك قد يؤدي إلى حوادث دبلوماسية وتدهور العلاقات الثنائية» مع دول المنطقة. كذلك فهما يستبعدان أن تطبق الصين بحماس المبادئ التوجيهية الجديدة في المناطق المتنازع عليها، ويشيران إلى أن الصين «لا تريد أن تكون أول من يستفز الآخرين ويُقدم على خطوات تصعيدية». ويلفتان إلى أن المبادئ التوجيهية «يمكن أن تكون أداة قانونية، ولكن ما إذا كان سيتم تنفيذها أم لا هو أمر يتوقف على العوامل السياسية لا العوامل القانونية».

ولطالما حرصت بكين على عدم تدخل قوى غربية في نزاعاتها المستمرة منذ عقود في بحر الصين الجنوبي، باعتباره سيزيد من حدة التوترات ويعيق جهود الحل. وتدعو بالمقابل لمفاوضات مباشرة وحوار إقليمي بين الدول المتنازعة لمعالجة قضايا السيادة البحرية المعقدة.

- «أردنا أن نعيد لبنان إلى العصر الحجري فعدنا نحن إليه»، تعليقات الإسرائيليين الساخرة على استخدام الجيش الإسرائيلي مجموعة من الأسلحة من العصر الحجري لحرق الأشجار في جنوب لبنان.

- بعد استخدام جنود جيش العدو الرماح والأسهم المشتعلة والمنجنيق لإحداث حرائق في #جنوب_لبنان جاء الدور على قناني البنزين.

- عروسة الجنوب سالي سكيكي شهيدة على يد العدو الإسرائيلي.

- هل شاهد العالم نازية أكثر وقاحة من الصهاينة.. عندما تقع أسيرة في قبضة المقاومة سيخبرك كل مجرمي العالم بأنها فتاة كيوت مدنية، لكن الواقع هو ما ترونه مجرمة قاتلة تقيد سيدة فلسطينية وتمارس ساديتها بكل وحشية وإرهاب.

- مشهد مؤلم.. لحظة انتشال الجيش الإسرائيلي جثمان شهيد والتنكيل به في بلدة قباطية، جنوب جنين.

- استشهاد ممرضة تعمل في مستشفى «المعمداني» بعد ساعات من انتهاء عملها إثر قصف طاول منزلاً لعائلة البكري في مخيم الشاطئ، وحصيلة القصف تصل إلى ثلاثة شهداء هم من النساء.

- «بايدن» حين يُهين نفسه! بإصراره على موافقة «حماس» على مُقترح «إسرائيل» لـ«الصفقة»؛ يُمعن في إهانة نفسه، كأنه كان يهذي حين تلا أمام العالم مُقترحاً مغايراً، ثم خرج نتنياهو رافضاً ما قال، بينما رحّبت «حماس»، الأمر الذي ينطبق على قرار مجلس الأمن الذي طبخته إدارته. المتصهّين ذليل بطبعه.

- يوماً بعد آخر يُثبت #مجلس_الأمن_الدولي عجزه عن إيقاف حروب وصراعات في #العالم_العربي، من ذلك ما يحدث في #السودان وآخر مؤشرات عجزه دعوته للأطراف المتقاتلة حول مدينة #الفاشر لوقف إطلاق النار وبإمكانه اتخاذ قرارات أكثر حزماً تُجبر كل الأطراف على وقف القتال الفوري وتأمين المدنيين!

- يستفز الغرب روسيا بإعطاء فوائد أموالها المجمدة في الغرب لأوكرانيا، قيمة الأموال الروسية المجمدة تبلغ 250 ملياراً. نتوقع رد فعل تصعيدياً من روسيا.